

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1511

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الجمعة، 28 حزيران/يونيه 2019، الساعة 14/40

الرئيس: السيد دوونغ تشي دونغ..... فييت نام



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-01397(A)



\* 2 0 0 1 3 9 7 \*

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعلن افتتاح الجلسة العامة 1511 لمؤتمر نزع السلاح. زميلاتي زملائي، سيداتي سادتي، الأعضاء، أعلن سابقاً أننا سنستمع بعد ظهر اليوم إلى خطاب معالي الوزير الاتحادي للشؤون الأوروبية والتكامل والشؤون الخارجية للنمسا، السيد ألكسندر شالنبيرغ. وستكرس بقية الجلسة للبند 4 من جدول أعمال المؤتمر: اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها (ضمانات الأمن السلبية).

وسنستمع في هذا الصدد إلى سفير ألمانيا، السيد بيتر أندرياس بيرورث، وسفير الصين، السيد لي سونغ. وسيقدم عرضاً السيد مارك فينو، كبير مستشاري مركز جنيف للسياسات الأمنية.

وسيقاطب السيد شالنبيرغ هذه الهيئة في حوالي الساعة 15/00. لذا أقترح أن نبدأ بإعطاء الكلمة للمتحدثين أولاً، ثم تعليق الجلسة في حوالي الساعة الثالثة للترحيب بوزير خارجية النمسا. وبعد ملاحظاته نستأنف مناقشتنا الموضوعية بشأن البند 4 من جدول الأعمال.

وبعد عروض المتحدثين وملاحظات السيد شالنبيرغ، أفسح المجال لمناقشة المسألة الموضوعية لجلسة اليوم. وفور انتهاء نقاشنا، سأفسح المجال لأي مسائل أخرى قد تود الوفود طرحها.

وأود الآن أن أعطي الكلمة للمتحدث الأول، سفير ألمانيا، السيد بيتر أندرياس بيرورث.

**السيد بيرورث (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية):** شكراً سيدي الرئيس. واسمحوا لي بأن أبدأ بالإعراب عن امتناني لدعوتكم، سيدي الرئيس، إلى أن أشارك الوفود، بصفتي الشخصية، بعض الأفكار بشأن ما نسميه ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها. وقد أخذت هذه الأفكار بعين الاعتبار في العمل الذي اضطلع به خلال دورة مؤتمر نزع السلاح العام الماضي في الهيئة الفرعية 4، التي نسقها باقتدار سلفي، المتقاعد الآن، السفير مايكل بيونتينو، الذي تعرفونه جميعاً حق المعرفة.

ويمكن للعمل الذي تضطلع به هذه الهيئة الفرعية أن يستند أيضاً إلى المناقشات المثمرة التي دارت في الفريق الفرعي غير الرسمي لعام 2017 التابع للفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً. وأذكر في هذا السياق بأن الوفد الألماني نظم أيضاً أربع حلقات دراسية عامة عقدت في جنيف ونيويورك في عامي 2017 و2018.

ويجدر بالذكر أن الهيئة الفرعية 4 اتفقت بالفعل في العام الماضي على القواسم المشتركة، على نحو ما دعت إليه الولاية المبينة في الوثيقة CD/2119. وأوجه انتباه حضرتكم صراحة إلى هذه الحقيقة، لأننا نعلم جميعاً أن جلسة المؤتمر العامة لم توافق رسمياً على التقرير في العام الماضي. غير أن القواسم المشتركة نفسها لم تكن موضع خلاف في المناقشات النهائية للمؤتمر بشأن ذلك التقرير. وعليه، أرى أنه ينبغي ألا تغيب عن بالنا هذه القواسم المشتركة. والحال أنه ينبغي أن نستخدمها منطلقاً للمناقشات الموضوعية المقبلة وربما حتى المفاوضات بشأن ضمانات الأمن السلبية.

وأرى أن جوهر العناصر التي اتفقت عليها الوفود دون اعتماد هذا التقرير رسمياً هي كما يلي: أقرت الوفود بالأثر الإيجابي لضمانات الأمن السلبية على نظام عدم الانتشار ونزع السلاح بوجه عام؛ واعتُبرت هذه الضمانات خطوات عملية ممكنة تسهم في الجهود العالمية الشاملة والعامة لعدم انتشار السلاح ونزعه؛ ويمكن أن تعزز ضمانات الأمن السلبية صكوك نزع السلاح الأخرى؛ ويمكن أن تكون المناطق الخالية من الأسلحة النووية أكثر فعالية إذا وقّعت جميع الدول المعنية البروتوكولات؛ وأخيراً، رأت الوفود أن المؤتمر هو أنسب محفل للتعامل مع ضمانات الأمن السلبية. وأرى أن أثر هذه الضمانات على عدم انتشار الأسلحة النووية ذو أهمية كبيرة في سياق تعزيز الأمن والاستقرار العالميين.

إن طمأنة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية - لا سيما سكانها - بأنها ليست معرضة تحت أي ظرف من الظروف لخطر ضربات بالأسلحة النووية حافر قوي جداً إلى عدم السعي إلى صنع أسلحة نووية. وهذا ما جادل به كثيرون. ويصبح هذا الحافر أقوى مع تحديد الدول الحائزة للأسلحة النووية شروطها لتقديم ضمانات أمن سلبية أقل صرامة أو إزالتها كلياً.

وإضافة إلى ذلك، أود أن أشدد على الأهمية العملية لضمانات الأمن السلبية بوصفها خطوة وسيطة نحو الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وأشارت وفود عديدة خلال مناقشات العام الماضي في الهيئة الفرعية إلى أثر ضمانات الأمن السلبية على بناء الثقة، رغم أنها ذكرت أيضاً أن الضمانة المطلقة الوحيدة هي إزالة جميع الأسلحة النووية.

ويبدو لي أن ضمانات الأمن السلبية، خاصة في البيئة الأمنية الدولية المتوترة حالياً، يمكن أيضاً اعتبارها أداة قادرة على إثراء النقاش بشأن قضايا نزع السلاح النووي عموماً. وفي هذا السياق، وبالنظر إلى الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي ستحلّ في العام المقبل، قد يبدو أن الوقت قد حان لكي تجدد الدول الحائزة للأسلحة النووية ضماناتها الأمنية السلبية، التي قدّم بعضها قبل أكثر من عقدين من الزمن. وقد ترغب أيضاً في التفكير في استمرار الحاجة إلى فرض أي اشتراطات عليها أو في طبيعة هذه الاشتراطات.

وفيما يخص المعاهدات المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، يمكننا أن نلاحظ أن 115 دولة اختارت أن تكون جزءاً من هذه المناطق. وإضافة إلى ذلك، أعلنت منغوليا، كما نعلم، مركزها بوصفها دولة خالية من الأسلحة النووية. وبذلك يصل عدد الدول المعنية إلى 116 دولة. وينبغي لأي مناقشة مقبلة بشأن ضمانات الأمن السلبية أن تدرس أيضاً علاقتها بهذه المعاهدات.

وأود أن أذكر بأنه خلال مناقشة العام الماضي في الهيئة الفرعية 4، وضع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح مصفوفة لضمانات الأمن السلبية القائمة والمناطق الخالية من الأسلحة النووية، بمساعدة سديدة للغاية من السيد مارك فينو الجالس هنا إلى اليمين. ولم يكن محتوى تلك الورقة باعتبارها وثيقة مرجعية - رغم أنها لم تكن مرفقة بمشروع تقرير العام الماضي - موضع خلاف صريح، ومن ثم قد تكون أيضاً مرجعاً ممكناً للمداولات المقبلة.

وأبان تقييمنا أن المناقشات أوضحت كيف سيتعين صياغة ضمانات أمن سلبية إذا أريد لها أن تكون فعالة وذات مغزى. وأعرب من يصدر عن هذه الضمانات عن توقعات واضحة أيضاً إزاء الطريقة التي يتعين على المتلقين أن يتصرفوا بها كي يكونوا مؤهلين للحصول عليها.

وبوجه عام، ألقى الضوء على الأسلحة النووية والعقائد النووية القائمة. وساد اعتقاد واضح بأن الموضوع يستحق تمحيص النظر فيه في المؤتمر. وأرى أن اتفاق العام الماضي على هذه القواسم المشتركة يعبر عن رغبة الدول الواضحة في أن يواصل المؤتمر عمله بشأن ضمانات الأمن السلبية، رغم أن الاتفاق لم يكن رسمياً، كما قلت في البداية.

وندرك أنه سيجري تيسير هذه المناقشة ووضعها في مكانة أفضل في السياق الأوسع، إلى جانب تبادل الآراء بشأن العقائد والمواقف النووية القائمة، مثل تبادل الآراء الذي جرى مؤخراً في إطار يضم الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن. ولا شك في أن الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه ضمانات الأمن السلبية في مجال بناء الثقة وعدم انتشار الأسلحة النووية ونزعها يستوجب مزيداً من البحث.

وفي الختام، سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن رغبتني في أن يتمكن المؤتمر من الموافقة - وآمل أن يكون ذلك في المستقبل القريب جداً، ربما حتى في عام 2020 أو عام 2019، مع أن ذلك قد يكون

طموحاً للغاية - على مواصلة هذا العمل الهام بطريقة عمل أوسع نطاقاً في إطار مداولاته بشأن بنود جدول أعماله الأساسية. وبهذا أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأن أقول للزملاء هنا في القاعة إنني سأضطر للأسف إلى المغادرة بعد قليل، بسبب ظروف القاهرة، ومن ثم لن أتمكن شخصياً من الرد على أي أسئلة أو استفسارات. يؤسفني ذلك، لكن لم أستطع تغيير تلك الظروف.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر السفير بيورث على عرضه. نتفهم، بطبيعة الحال، أن لديه جدولاً حافلاً جداً وأنه قدم للتو خطاباً شاملاً ومستثيراً جداً عن ضمانات الأمن السلبية.

لا يزال لدينا 12 دقيقة؛ فهل أستمّر قبل وصول الوزير؟ أود أولاً أن أرحب بالسفير لي سونغ ممثل الصين وأن أدعوه إلى التحدث.

**السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية):** سيدي الرئيس، لقد أسعدني جداً أن أقبل الدعوة إلى المشاركة في حلقة نقاش المؤتمر بشأن ضمانات الأمن السلبية. وآمل أن تساعد مناقشة اليوم على الارتقاء بأفكار وتفهم جميع أعضاء المؤتمر فيما يخص ضمانات الأمن السلبية ومساعدة المؤتمر على بدء العمل الموضوعي بشأن هذا الموضوع الهام في أقرب وقت ممكن.

لقد تعهدت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم صنع أسلحة نووية أو اقتنائها، وفي الوقت نفسه تشترط ألا تكون مهددة بالأسلحة النووية، وأن يؤكّد هذا النوع من ضمانات الأمن في شكل ملزم قانوناً. وهذا شرط أممي مشروع ومعقول تماماً. فبموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يعدّ التزام الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم الانتشار والالتزام بضمان الأمن السليبي الذي تعهدت به الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية وجهين لعملة واحدة. وعليه، فإن ضمانات الأمن السلبية لم تكن قط خدمة أمنية قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول غير الحائزة لها، بل هي تدبير حاسم لمنع الانتشار والدفاع عن النظام الدولي لعدم الانتشار، مع كون معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية فيه.

وترى الصين أن الحل الأساسي لمشكلة أمن الدول الخالية من الأسلحة النووية هو الحظر التام والتدمير الشامل للأسلحة النووية من قبل الدول الحائزة لهذه الأسلحة. وريثما يتحقق هذا الهدف، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تلتزم التزاماً واضحاً بالألا تكون أول من يستخدم الأسلحة النووية في أي وقت من الأوقات وتحت أي ظرف من الظروف، وألا تستخدم الأسلحة النووية أو تهدد باستخدامها دون قيد أو شرط ضد الدول غير الحائزة لها أو في المناطق الخالية منها، وأن تبرم حالاً صكاً دولياً ملزماً قانوناً في هذا الصدد. إن هذه هي أكثر الطرق فعالية لمعالجة مشكلة ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وهي أيضاً، في هذه المرحلة من التاريخ وفي البيئة الأمنية الدولية الراهنة، أحد أكثر التدابير واقعية نحو نزع السلاح النووي. وفي الوقت نفسه، دأبت الصين، قصد تبديد الشواغل الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، على القول إن على الدول النووية الخمس أن تقلل من دور الأسلحة النووية في عقائدها الأمنية الوطنية. ويجب على الدول النووية المعنية أن تتخلى عن الردع النووي على أساس المبادأة باستعمال هذه الأسلحة. وينبغي عدم وضع أي بلد في قائمة بلدان مستهدفة بضربة نووية، وينبغي ألا يستهدف أي بلد أي بلد آخر بالأسلحة النووية الخاضعة لسيطرته.

وفي ستينات القرن الماضي، امتلكت الصين أسلحة نووية في سياق تاريخي محدد جداً. فمنذ البداية، دعت بمحمة إلى الحظر الكامل النهائي للأسلحة النووية وتدميرها الشامل، والتزمت دائماً بعقيدة الدفاع عن النفس النووية. فالسياسة النووية لبلدنا تستند إلى العقيدة النووية المبينة أعلاه، وهي أيضاً أكثر السياسات انفتاحاً وشفافية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. وقد قطعنا التزاماً واضحاً

بألا نكون أول من يستخدم الأسلحة النووية في أي وقت وتحت أي ظرف. وفي الوقت نفسه، قطعنا التزاماً دون قيد أو شرط بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة لها أو في المناطق الخالية منها. وسياسة بلدنا فيما يتعلق بضمانات الأمن السلبية هي سياسة غير مشروطة كلية، وهي أوضح وأشمّل سياسة من بين سياسات الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. وفي الوقت الذي أعلنت فيه الصين بشكل لا لبس فيه سياسات والتزامات ضمانات الأمن السلبية المذكورة أعلاه، وثبتت على انتهاجها، عاجلت أيضاً على وجه التحديد، من خلال أنواع عدة من الصكوك السياسية والقانونية، الحالات الخاصة التي تمثلها المناطق والبلدان المعنية ومتطلباتها الملموسة، مؤكدةً من جديد التزامات ضمانات الأمن السلبية هذه ومؤيدةً لها. فعلى سبيل المثال، وقعنا وصدقنا على بروتوكولات جميع معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية المفتوحة للتوقيع؛ وبعد انتهاء الحرب الباردة في التسعينات، أيدنا ضمانات الأمن السلبية الموصوفة أعلاه بالنسبة للبلدان التي تخلت طوعاً عن حيازة الأسلحة النووية. وأحدث مثال على ذلك الجهود التي بذلناها من أجل بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك). وقد دأبت الصين على دعم بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بمهمة في جهودها الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، وتولت زمام المبادرة إلى التوصل إلى توافق هام في الآراء مع بلدان الرابطة بشأن الطريقة المناسبة لحل القضايا المتبقية المتصلة بالبروتوكول. وهكذا اضطلعت الصين بالأعمال التحضيرية لتوقيع هذا البروتوكول.

وفي كانون الثاني/يناير من هذا العام، ضغطت الصين بقوة، بوصفها منسقة عملية الأعضاء الخمسة الدائمين، من أجل أن تتوصل الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية المعيّنة بصفقتها هذه بمقتضى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى توافق في الآراء في مؤتمر بيجين بشأن تحديد الحوار بين تلك الدول النووية الخمس ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، بغية توقيع بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا في موعد مبكر، بحيث يمكن للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم ضمانات أمن سلبية في شكل ملزم قانوناً للدول الأطراف في البروتوكول لمعاهدة أخرى لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. ويسرنا أن نرى الأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، السيد ليم جوك هوي، قام برحلة خاصة للحضور إلى المؤتمر وأدلى ببيان يوم الثلاثاء تضمن ذكر معاهدة بانكوك بوصفها أحد أهم عناصرها. واستحسن جميع أعضاء المؤتمر خطابه. وبعد ظهر ذلك اليوم، أجرى ممثلو الدول الخمس والأمين العام ليم جوك هوي حواراً في قصر الأمم، أشار فيه الجانبان بوضوح إلى أنهما على استعداد للعمل بمهمة لاستئناف الحوار قصد توقيع البروتوكول في موعد مبكر. وتأمل الصين أن تواصل أداء دور إيجابي وبناء في هذه العملية.

ويشارك العدد الأكبر من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بموجب معاهدة عدم الانتشار في تطلع مشترك إلى الحصول على ضمانات أمن غير مشروطة وملزمة قانوناً. وتعد ضمانات الأمن السلبية إحدى القضايا الأساسية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر؛ ويعتبر التفاوض على صك قانوني دولي بشأن ضمانات الأمن السلبية والتوصل إليه بنداً عالقاً منذ أمد طويل في جدول أعمال المؤتمر. ويعتقد العديد من الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان الأعضاء في مجموعة الـ 21، أنه ينبغي للمؤتمر أن يغتنم هذه الفرصة السانحة. إن توافق الآراء الذي تُوصل إليه في هذا الموضوع في جميع عمليات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي سلسلة من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، التي يعد قراره 984(1995) نموذجاً منها، يؤكد ويعزز المبادئ الهامة التي تشكل بموجبها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية، وينبغي أن تكون بمثابة توجيه أساسي للمؤتمر لبذل مزيد من الجهود في هذا الميدان. ومع تطور الحالة السياسية والأمنية الدولية، يأمل عدد كبير من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بإلحاح أن تخطو

الدول الحائزة للأسلحة النووية المعنية خطوات أكثر إيجابية وشمولاً لتعديل سياسات كل منها المتعلقة بضمانات الأمن السلبية في الوقت المناسب، وتدعوها إلى ذلك بإلحاح أيضاً.

ويؤيد الوفد الصيني، أسوةً بالعام الماضي، أن يبدأ المؤتمر العمل الموضوعي للتوصل إلى صك قانوني دولي بشأن ضمانات الأمن السلبية في أقرب وقت ممكن. ونعتقد أن هذا الجهد يمكن أن يساعد على تحقيق ثلاثة أنواع من المنافع. أولاً، سيرسخ ويقوّي النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية القائم على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية؛ وثانياً، سيقوّي سلطة المؤتمر وفعاليته بوصفه الآلية المتعددة الأطراف الوحيدة للتفاوض بشأن نزع السلاح؛ وثالثاً، سيعزز العمل الموضوعي للمؤتمر والمهدف الواضح المتمثل في التفاوض على صك قانوني دولي وإبرامه. وسيعمل الوفد الصيني مع جميع الأطراف على التمسك بالمبادئ المذكورة أعلاه؛ وبهذه الروح، سيبدل جهوداً جديدة أكبر بشأن موضوع ضمانات الأمن السلبية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السفير لي سونغ على عرضه. الزميلات والزملاء الأفاضل؛ كما تعلمون، أود الآن تعليق الجلسة لفترة وجيزة للترحيب بوزير خارجية النمسا الذي جاء لمخاطبة مؤتمر نزع السلاح.

عُلِّقَت الجلسة برهة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** زميلاتي وزملائي الموقرات والموقرين، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا الموقر، معالي الوزير الاتحادي للشؤون الأوروبية والتكامل والشؤون الخارجية للنمسا، السيد ألكسندر شالنبيرغ. شكراً معاليكم على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. الكلمة لكم.

**السيد شالنبيرغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، أيها المندوبون الموقرون والمندوبات الموقرات، إنه لشرف لي أن أكون هنا، ويسعدني أن أخاطب هذا المحفل.

سنحتفل هذا العام بالذكرى المثوية لعصبة الأمم. فعلى مدى السنوات المائة الماضية، أنشأنا محافل متعددة الأطراف لتوفير منابر للحوار حتى عندما كانت العلاقات الثنائية متوترة. وعملنا بلا كلل ولا ملل لتدعيم القانون الدولي بوصفه أساساً للنظام العالمي المتعدد الأطراف. بيد أن هذه الإنجازات تواجه اليوم تحدياً فعلياً، ويبدو أن هناك استعداداً متنامياً للتراجع حتى عما اتَّفَقَ عليه من قبل.

سيدي الرئيس، قال سلفي قبل عام في هذه القاعة بالذات: "العقد شريعة المتعاقدين". إن هذا المبدأ الأساس للعلاقات الدولية والقانون الدولي ينطبق تماماً على نظام نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، وهو نظام يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعاهدات التكميلية والمتعاضدة، والمناطق الخالية من الأسلحة النووية، والاتفاقات الثنائية.

واسمحوا لي أولاً بأن أتناول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي حجر الزاوية في نظامنا. ففي العام المقبل، ستحتفل المعاهدة بالذكرى السنوية الخمسين لوضعها، وسيقيم استعراض المعاهدة عام 2020، بطبيعة الحال، تنفيذ المعاهدة، ولكن هذا ليس سوى جزء من مهمتنا. ومن الحيوي أن نتفق أيضاً على تحقيق مزيد من التقدم نحو بلوغ الهدف النهائي للمعاهدة، وهو عالم خال من الأسلحة النووية.

سيدي الرئيس، كانت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية آخر معاهدة كانت محل تفاوض في مؤتمر نزع السلاح. وكان ذلك قبل 23 عاماً؛ واليوم لا نزال ننتظر دخولها حيز التنفيذ، رغم أن منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونظام الرصد الدولي التابع لها أثبتتا مراراً وتكراراً كفاءتهما وأهميتهما. وهذا، في رأيي، ليس عاراً فحسب، بل خزيّاً على المجتمع الدولي بأسره.

إن نزع السلاح النووي قد توقف عملياً. والأسوأ من ذلك أنه سائر في الاتجاه المعاكس جزئياً. ويجري صنع أسلحة نووية جديدة ونشر مزيد من منظومات الإيصال، وتهدف برامج التحديث التي تبلغ قيمتها تريليون دولار إلى إبقاء الأسلحة النووية في الخدمة لعقود قادمة، إذ إن الظروف الأمنية في الوقت نفسه مستمرة في التدهور.

وعلى هذا، كان اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في عام 2017 إنجازاً تاريخياً. وهذه المعاهدة لا غنى عنها لتحقيق طموح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لتحقيق عالم خال من هذه الأسلحة. وباعتماد المعاهدة، أكدت 122 دولة بكل صراحة أن علماً خالياً من الأسلحة النووية عالم أكثر أمناً لكل واحد منا. ولا يوجد التزام أقوى بنزع السلاح وعدم انتشاره.

إن التقدم التكنولوجي السريع يثير أسئلة وتحديات جديدة لنا جميعاً. فهل المنظومات الحالية محمية بما فيه الكفاية من الهجمات الإلكترونية؟ وهل يمكن اختراق الأسلحة النووية؟ وكيف التعامل مع تسليح الذكاء الاصطناعي؟

إنه لأمر واضح: يجب أن يظل البشر يتحكمون في تحديد الأهداف وضربها.. وفي هذا المجال، يقع على عاتقنا التزام أخلاقي بالعمل قبل أن ندرننا الحقائق على أرض الواقع. لذلك تؤيد النمسا تأييداً تاماً البدء الفوري للمفاوضات بشأن صك ملزم قانوناً لضمان تحكم الإنسان في قرارات الحياة والموت.

سيدي الرئيس، إن من المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني رسم خط واضح للتمييز بين المقاتلين والمدنيين. وفي الوقت نفسه، تشكل الحضرة المتزايدة للصراعات تحدياً رئيساً يعوق حماية المدنيين. فعندما يستخدم سلاح متفجر يغطي مفعوله مساحة واسعة في منطقة مأهولة بالسكان، فإن أكثر من 90 في المائة من الضحايا هم عادة من المدنيين. فكيف يكون ذلك متوافقاً مع مبدأ التمييز الذي يقتضيه القانون الدولي؟

ولمعالجة هذه القضية، ستستضيف الحكومة النمساوية في فيينا هذا الخريف مؤتمراً دولياً عن حماية المدنيين في حرب المدن. وأدعوكم جميعاً بجماعة بحارة إلى الانضمام إلينا في فيينا في 1 تشرين الأول/أكتوبر.

سيدي الرئيس، لا شك في أننا نعيش أوقاتاً عصيبة، لكن التحديات تأتي بالفرص معها دائماً، ونزع السلاح يؤدي دوراً حاسماً في صون السلم والأمن الدوليين. إن نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة لا يحدثان أبداً في فراغ. إن اتخاذ الإجراء الصحيح يستلزم شجاعة وبصيرة. وفي ظل المناخ الأمني الحالي، ليس لدينا وقت نضيعه. فلنعد بناء الثقة ولنعمل معاً.

ومنذ الأيام الأولى لعضوية النمسا في الأمم المتحدة، ظل بلدي ملتزماً التزاماً راسخاً بوضع نظام نزع السلاح وعدم انتشاره وتحديد موضع التنفيذ والارتقاء به وتدعيمه. ولذلك يشرفنا أن نتولى مسؤولية رئاسة هذا المحفل الموقر في العام المقبل. ونتطلع إلى العمل معكم جميعاً بشأن كيفية الحفاظ على إنجازاتنا وتحقيق تقدم عاجل معاً. وشكراً على اهتمامكم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد شالنبيرغ على بيانه. والآن، أيها الزملاء والزميلات الموقرون والموقرات، اسمحوا لي بأن أعلق الجلسة لحظة من أجل مرافقة الوزير شالنبيرغ حتى باب القاعة. علّقت الجلسة برهة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أود الآن أن أرحب بالسيد مارك فينو، عضو الوفد الفيتنامي الذي هو أيضاً كبير مستشاري مركز جنيف للسياسات الأمنية. تفضل سيدي.

**السيد فينو (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية):** شكراً سيدي الرئيس. سيداتي سادتي، إنه لشرف عظيم لي أن أدعى مرة أخرى للتحديث باعتباري خبيراً مستقلاً وبصفتي الشخصية في هذه القاعة بشأن قضية ضمانات الأمن السلبية. وأود أن أعرب عن خالص امتناني لكم، سيدي الرئيس، ولوفدكم على هذه الفرصة.

ولعلكم تتذكرون أنه أتيحت لي الفرصة في العام الماضي للتحديث في هذا الموضوع وتقديم ورقة معلومات أساسية شارك في إعدادها زميلي جون بوري، من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، إلى الهيئة الفرعية 4 التي كانت ترأسها ألمانيا آنذاك. وكان الغرض من تلك الورقة رسم خريطة لجميع الإعلانات الانفرادية القائمة أو التعهدات الملزمة قانوناً التي قطعتها الدول المسلحة نووياً فيما يتعلق بضمانات عدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة لها.

ولا أود أن أكرر النتائج التفصيلية لتلك الورقة، بل أكتفي بالتذكير باستنتاجنا الرئيسي: تبين عملية المسح هذه تنوع مواقف الدول المسلحة نووياً، بما في ذلك التغييرات على مر الزمن، لا سيما تنوع الشروط التي تشترطها هذه الدول لتنفيذ ضماناتها. وإضافة إلى ذلك، كشفت هذه العملية عن عدد من المسائل التي ينبغي توضيحها بسبب غموض طريقة صياغتها.

ونظراً لأنه لم يتحقق الكثير بشأن هذا الموضوع في العام الماضي في مؤتمر نزع السلاح، فإنني سأقصر ملاحظاتي على التذكير ببعض المسائل الأساسية.

أولاً، ظلت قضية ضمانات الأمن السلبية في جدول أعمال هذا المؤتمر والمجتمع الدولي بأسره عقوداً من الزمن. وأتذكر أنني كنت مسؤولاً عن هذه القضية قبل 30 عاماً، عندما انضمت إلى الوفد الفرنسي في هذه القاعة؛ ومنذئذ، لم يحز تقدم كبير - أي منذ قرار مجلس الأمن عام 1995 الذي أيد الإعلانات الانفرادية للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية المحددة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. واليوم، مع تزايد الاعتراف بأن خطر استخدام الأسلحة النووية لم يكن قط بهذا الشدة منذ الحرب الباردة، تكتسب القضية أهمية جديدة وتتجدد ضرورتها. وقد صرح بذلك القادة السابقون الذين كانوا في وقت من الأوقات مسؤولين عن الردع النووي لبلدانهم، مثل ميخائيل غورباتشوف وويليام بيرلي؛ وأكد ذلك مؤخراً الدراسة التي نشرها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وقدمتها مديرة المعهد ريناتا دوان.

وثانياً، رغم أن المجتمع الدولي منقسم، كما نعلم، بشأن مسألة قانونية أو مشروعية الأسلحة النووية التي تعالجها معاهدة حظر الأسلحة النووية، فلا شك في أن العالم قاطبةً، بغض النظر عن هذه الاختلافات، بما في ذلك جميع الدول المسلحة نووياً، له مصالح حيوية في منع استخدام الأسلحة النووية، ومن ثم في العمل معاً للحد من هذا الخطر.

وثالثاً، إن أكثر الوسائل فعالية وراديكالية للقضاء على خطر استخدام الأسلحة النووية هي، بطبيعة الحال، إلزائها تماماً، كما لاحظ سفير الصين. غير أنه، في غضون ذلك، إذا كانت جميع الدول التي تخلت عن الأسلحة النووية على نحو يمكن التحقق منه محمية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها، فإن ذلك سيسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق هذا الهدف المتمثل في الحد من خطر الحرب النووية.

ورابعاً، إن التعامل مع ضمانات الأمن السلبية بوصفها وسيلة فعالة للحد من المخاطر النووية له ميزة التغلب على الانقسامات الحالية بشأن قانونية الأسلحة النووية دون المساس بالنتائج ذات الصلة بنزع السلاح النووي، إما من خلال معاهدة حظر الأسلحة النووية أو من خلال ما يسمى بالنهج التدريجي أو الخطوات المؤقتة الأخرى.



وخامساً، لا شك في أن أكثر ضمانات الأمن السلبية شمولاً هي سياسة عدم المبادأة - أي التزام جميع الدول المسلحة نووياً بجعل ردع هجوم نووي من قبل دولة مسلحة نووياً أخرى الغرض الأوضح من أسلحتها النووية. وهذه هي السياسة التي أعلنتها الصين، كما أشار إلى ذلك السفير، والهند، وينبغي تشجيعهما على الإبقاء عليها. وفي الولايات المتحدة، كما نعلم، اقتربت الإدارة السابقة من اعتماد تلك السياسة، التي يستوجبها الآن مشروع قانون في الكونغرس وتحظى بدعم مراكز الفكر المتخصصة الرائدة وكبار الخبراء. ومما يؤسف له أننا نشهد أيضاً مناقشات وعقائد تدعو إلى سيناريوهات حرب نووية، وتهديدات باجتثاث دولة غير حائزة للأسلحة النووية، والتصعيد المبكر في حال شن هجوم تقليدي، والأخذ بأسلحة نووية أكثر قابلية للاستخدام، التي تسمى بالأسلحة النووية المنخفضة القوة، إضافة إلى القذائف فوق الصوتية، في الترسانات النووية، الأمر الذي يخفض عتبة الحرب النووية بشكل خطير.

وسادساً، إن البديل عن سياسة عدم المبادأة هو على الأقل أن توضّح، مرة واحدة وإلى الأبد، الظروف التي يمكن في ظلها للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تستفيد من ضمانات الأمن السلبية. والواقع أنه عندما يقرأ المرء بعض إعلانات الدول المسلحة نووياً، كما أشير إلى ذلك في ورقة المعلومات الأساسية في العام الماضي، يكتشف ثغرات أو مناطق رمادية لا تشكل ضمانات، بل على العكس من ذلك تخلق ريبة وشكوكاً لا مبرر لها. فعندما تدعي إحدى الدول أنها لن تستخدم الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لها لكنها تحتفظ بالحق في استخدامها في حالة استخدام أسلحة الدمار الشامل الأخرى ضدها أو ضد حلفائها أو في حالة وقوع عدوان تُستعمل فيه أسلحة تقليدية من شأنها أن تهدد وجود الدولة ذاته، فهل يعني ذلك أنه سيشمل أيضاً هجمات من طرف الدول غير الحائزة للأسلحة النووية؟ وعندما تعلن دولة أخرى أنها لن تستخدم الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لها الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتي تمثل لالتزاماتها الدولية بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، فهل يعني ذلك أنها يمكن أن تستخدم الأسلحة النووية ضد دولة غير حائزة لها انتهكت، على سبيل المثال، اتفاقية الأسلحة البيولوجية أو اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وليس بالضرورة في هجوم على تلك الدولة؟

وسابعاً وأخيراً، عندما نناقش خطر استخدام الأسلحة النووية، ينبغي أن ندرك الاستمرارية بين الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية. وهذا واضح أو ضمني في عقيدة الدول المسلحة نووياً التي لم تتبنّ سياسة عدم المبادأة. ففي أوروبا، كما نعلم، تتصل هذه الاستمرارية بالتوترات الحالية بين منظمة حلف شمال الأطلسي وروسيا. وفي هذا الصدد، استمحو لي بأن أغتنم هذه الفرصة لأبرز دراسة نشرت في نهاية العام الماضي عن الحد من مخاطر الردع التقليدي في أوروبا أعدتها شبكة مراكز التفكير المتخصصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ وقد أسهمت فيها أنا وخبراء آخرون من أوروبا والولايات المتحدة وروسيا. وندعو إلى استخدام وتكييف الصكوك الإقليمية القائمة المتعلقة بتحديد الأسلحة التقليدية للحد من خطر التصعيد إلى نزاع نووي. وبنفس الروح، من المفيد أن تعيد روسيا النظر في ضماناتها الأمنية الانفرادية وأن تتخلى عن استبعاد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأعضاء في حلف عسكري مع دول حائزة للأسلحة النووية، كما فعلت فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، في نهاية الحرب الباردة.

وأنا على استعداد لتلقي أي أسئلة، وشكراً على اهتمامكم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر السيد مارك فينو على عرضه. زملائي وزميلاتي الأعزاء والعزيزات، أود الآن أن أغتنم هذه الفرصة للإدلاء ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية بشأن موضوع ضمانات الأمن السلبية. وسأعطي الكلمة بعدئذ لأي وفد آخر يرغب في التكلم في الموضوع.

أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن خالص شكرنا لوزير النمسا شالنبيرغ على انضمامه إلى مناقشتنا، وأود أيضاً أن أشكر جميع المتحدثين الذين تكلموا بعد ظهر اليوم على إطلاعهم مؤتمر نزع السلاح على خبراتهم وآرائهم في ضمانات الأمن السلبية، وهي إحدى القضايا الأساسية المدرجة في جدول أعمالنا.

وأعتقد أن المناقشات المواضيعية البناءة التي جرت بروح من التعاون والانفتاح والشفافية والتوازن يمكن أن تسهم ليس في الفهم العميق لآراء الدول الأعضاء وشواغلها في ميدان نزع السلاح وعدم انتشاره فقط، بل في تعزيز عمل المؤتمر أيضاً.

إن ضمانات الأمن السلبية عنصر مهم في مجال نزع السلاح النووي. وهي في صلب المناقشة في المؤتمر منذ عام 1979 ومحورية في أي مناقشة بشأن نزع السلاح النووي، خاصة تلك التي أدت إلى تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى في عام 1995 والتفاوض بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية.

وفي سياق الوضع الأمني الدولي غير المستقر بصورة متزايدة، قد تضع المناقشات التي تؤدي إلى اتخاذ إجراءات ملموسة بشأن ضمانات الأمن السلبية حجر الزاوية للدول لإعادة بناء الثقة الاستراتيجية للدخول في مناقشة موضوعية لهدفنا النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي العام الكامل.

وتتمثل السياسة الثابتة لفييت نام في الدعوة إلى نزع السلاح العام الكامل وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، مع التركيز بوجه خاص على الدعوة إلى تقديم ضمانات أمن سلبية. ونحن فخورون بعضويتنا في جميع الاتفاقات المتعددة الأطراف الرئيسة في ميدان نزع السلاح النووي وعدم انتشاره - أي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومؤخراً معاهدة حظر الأسلحة النووية.

وفي السياق الإقليمي، أُخيت فييت نام، في عام 1995، إلى جانب جميع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، أو معاهدة بانكوك. وهذه واحدة من أهم الوثائق في الإطار الإقليمي للسلام والأمن، التي تكفل عدم دخول أي من الدول أعضاء الرابطة في مشروع لصنع الأسلحة النووية والمواد ذات الصلة. وكان الأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، السيد ليم جوك هوي، شدد في بيانه في جلستنا العامة الأولى في وقت سابق من هذا الأسبوع على أن المعاهدة هي المساهمة الرئيسة للرابطة في النظام العالمي لنزع السلاح وعدم انتشاره. كما أطلعنا على بعض أهم خصائص المعاهدة، وأخبرنا بالجهود التي بذلتها رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتنفيذ هذا الاتفاق الهام على مدى السنوات العشرين الماضية.

وأفاد بأن الأمر الحاسم بالنسبة إلى المعاهدة هو البروتوكول الملحق بها، وهو مفتوح للتوقيع عليه من قبل الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن كي يتسنى لها تقديم ضمانات أمن سلبية إلى الدول الأطراف في المعاهدة. ونرحب في هذا الصدد بالاجتماع بين تلك البلدان الخمسة والأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا أثناء زيارته المؤتمر والبيان الذي أدلوا به في الجلسة العامة وأكدوا فيه من جديد عزمهم على استئناف المناقشات مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن هذه القضية. وبجدونا أمل صادق في أن تشارك البلدان الخمسة جميعها معنا في مناقشة البروتوكول الملحق بمعاهدة بانكوك بوصفه الخطوة الملموسة الأولى نحو إيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

وأوافق على ما أعرب عنه بعض زملائي خلال الجلسات العامة السابقة من أن ضمانات الأمن السلبية والمناطق الخالية من الأسلحة النووية مترابطة وأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ووضعها

موضع التنفيذ في جميع مناطق كوكبنا ينبغي أن يكونا خطوة أولى وإيجابية نحو نظام عالمي لضمانات الأمن السلبية وأن يساعد على تعزيز نزع السلاح النووي وعدم انتشاره على الصعيد العالمي.

وفي الوقت نفسه، فإن الماضي قدماً صوب عالم خال من الأسلحة النووية، يستوجب أيضاً إحراز تقدم نحو بدء مفاوضات بشأن ترتيبات متعددة الأطراف ملزمة قانوناً لضمان أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ويسرني أن أرى أن ضمانات الأمن السلبية لا تزال أحد البنود الأساسية في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، وآمل صادقاً أن يواصل المؤتمر أداء دور محوري في تعزيز هذا التقدم، خاصة في سياق المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في عام 2020.

وشكراً على اهتمامكم. وأعطي الكلمة الآن لسفير فرنسا.

**السيد هوانغ (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** شكراً سيدي الرئيس. بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الخبراء على عروضهم المتصلة بموضوع اليوم، وهو ضمانات الأمن السلبية. ففيما يتعلق بهذا الموضوع، أود ببساطة أن أحيلكم إلى البيان الذي أديت به في 25 حزيران/يونيه والذي حدد بالتفصيل الموقف الفرنسي. وقلت فيه إن عقيدة الردع الفرنسية هي الضمانة الأولى، لأنها دفاعية تماماً، وإن استخدام الأسلحة النووية لن يكون في الواقع ممكناً إلا في ظروف قصوى في إطار الدفاع عن النفس، وهو حق يعترف به ميثاق الأمم المتحدة. وقلت أيضاً إن التزامات فرنسا في هذا المجال سُجلت في بيان أدلى به أمام مؤتمر نزع السلاح في عام 1995 وإن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أحاط علماً بذلك في قراره 1984 (2011) و 2310 (2016). وأضاف أن ضمانات الأمن السلبية التي تقدمها فرنسا أُكدت من جديد على أعلى مستوى من قبل رئيس الجمهورية الفرنسية في عام 2015. ففرنسا ترى أن تقديم ضمانات أمن سلبية في إطار إقليمي وسيلة مهمة لنزع السلاح، وكذلك أيضاً لعدم الانتشار النووي. وقدم بلدي ضمانات أمن سلبية إلى ما يقرب من 100 دولة بموجب بروتوكولات المعاهدات المنشقة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية في أنحاء عدة من العالم. لن أذكرها، لأنكم تعرفونها.

وأود أن أرد بعجالة على مسألة أثارها أحد الخبراء، وهو السيد فينو، وتتعلق بالتحفظات وبالعقيدة الردع. أولاً، فيما يخص تحفظات فرنسا، فإن وفد بلدي مستعد لشرح مدى توافقها التام مع ضمانات الأمن السلبية، واتساقها مع عقيدة الردع التي يتبناها بلدي. وفيما يتعلق بمسألة عدم المبادأة، التي أثّرت أيضاً، أود أن أذكر الخبر، الذي كان ضمن الوفد الفرنسي قبل بضع سنوات، بأن الأسلحة النووية الفرنسية تندرج في مفهوم الردع الذي يهدف إلى حماية مصالح البلد الحيوية من أي هجوم يكون مصدره دولة من شأنه أن يعرضها للخطر، أيّاً كان مبعثه وأياً كانت طبيعته. وعليه، فإن عدم المبادأة لا يتوافق مع المنطق الفرنسي للردع. إنه أمر بسيط جداً، وأنا على أتم الاستعداد لتوضيح هذا الأمر مرة أخرى لابن بلدي السيد فينو.

وثانياً، أود أن أقول، كما فعل زميلي الموقر سفير الصين، إن فرنسا شاركت مع الأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في اجتماع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، المحددة بهذه الصفة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد أتاح الاجتماع فرصة تأكيد الالتزام المشترك من جانب هذه الدول الخمس بإنجاح المشاورات المتعلقة بالتوقيع على بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك). ونأمل أن يشجع ذلك دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا على إعادة معالجة هذه المسألة، لا سيما في إطار اللجنة المنشأة بموجب معاهدة بانكوك، التي يُعتمد اجتماعها قريباً على مستوى وزراء الرابطة. لقد تأخرنا كثيراً دون سبب وجيه. وبلدي على استعداد لتعميق المشاورات، حسب الحاجة، مع البلدان الخمس الأخرى والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل تحديد العقوبات المتبقية وإزالتها. ومن شأن توقيع بروتوكول معاهدة بانكوك أن يقدم ضمانات أمن سلبية إلى بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، الأمر الذي

يجعل المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا تعمل بكامل طاقتها. ويضاف إلى ذلك، كما قيل في الفترة السابقة للمؤتمر الاستعراضي المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن من شأنه أيضاً أن يمكن من إحراز تقدم في تنفيذ خطة العمل لعام 2010، التي أكد فيها مساهمة المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تعزيز نظام عدم الانتشار وتحقيق أهداف نزع السلاح النووي. وشكراً سيدي الرئيس.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل فرنسا وأعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

**السيد جادون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** شكراً سيدي الرئيس. نود، أولاً وقبل كل شيء، أن نشكر وزير خارجية النمسا على خطابه أمام مؤتمر نزع السلاح.

ولما كانت هذه المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة في ظل رئاستكم سيدي الرئيس، أود تهنئكم برئاسة مؤتمر نزع السلاح. ويمكنكم الاطمئنان إلى دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين، وإلى مشاركتنا بجمّة في أعمال المؤتمر. ويسرنا أن نلاحظ أنكم خططتم لأنشطة موضوعية خلال رئاستكم في شكل مناقشات مواضيعية بشأن بنود جدول أعمال المؤتمر. ونلاحظ أيضاً أنكم تعزمون صياغة برنامج عمل انطلاقاً من مسؤولية رئاستكم للمؤتمر. وقد تبادلنا وجهات نظرنا المفصلة معكم بشأن مشروع برنامج عمل، سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال منصة مجموعة الـ 21، ونتطلع إلى تلقي المشروع.

سيدي الرئيس، فيما يتعلق بموضوع مناقشات اليوم بشأن ضمانات الأمن السلبية، نشكر المتحدثين الموقرين على ملاحظاتهم الاستهلاية. لقد ظلت مسألة ضمانات الأمن السلبية على جدول الأعمال الدولي لأكثر من 60 عاماً حتى الآن. ففي عام 1966، دعا قرار الجمعية العامة 2153 ألف (د-21) لجنة نزع السلاح الثمان عشرة إلى "أن تنظر على جناح السرعة في المقترح الداعي إلى أن تضمن الدول الحائزة للأسلحة النووية عدم استخدامها الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة لها التي لا توجد أسلحة نووية على أراضيها".

وفي عام 1978، دعت الوثيقة الختامية بتوافق الآراء لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن "تواصل الجهود من أجل التوصل، حسب الاقتضاء، إلى ترتيبات فعالة تضمن للدول غير الحائزة لها عدم استعمالها أو التهديد باستعمالها ضدها". وبدأ المؤتمر النظر في هذه المسألة بوصفها جزءاً أصيلاً من جدول أعماله منذ دورته الأولى في عام 1979، أي منذ 40 عاماً. وإلى جانب التأييد الواسع الذي تحظى به هذه المسألة، فقد حان الوقت لبدء المفاوضات في المؤتمر لطول الفترة الزمنية التي كانت فيها قيد النظر ليس إلّا.

سيدي الرئيس، لباكستان تاريخ طويل من التأييد لضمانات الأمن السلبية. فمنذ أواخر الستينات وباكستان، بوصفها دولة غير حائزة لأسلحة نووية آنذاك، تسعى إلى الحصول على ضمانات ملزمة قانوناً لحماية أراضيها من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. واكتسبت هذه الجهود طابعاً أكثر إلحاحاً بعد إدخال الأسلحة النووية إلى منطقتنا في عام 1974.

وفي عام 1979، قدمت باكستان في مؤتمر نزع السلاح مشروع اتفاقية دولية لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. ويرد المشروع في الوثيقة CD/10.

وكان رد المجتمع الدولي غير الفعال وغير الكافي أحد الأسباب التي أجبرت باكستان على تطوير رادعها النووي. ولم تتخل باكستان حتى الآن عن قضية ضمانات الأمن السلبية وتواصل دعمها إياها. ونرى أن خيار استعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لها ليس أمراً لا يمكن الدفاع عنه من الناحية الاستراتيجية فحسب، بل إنه غير مقبول أخلاقياً أيضاً. وباكستان، بوصفها دولة مسؤولة

تمتلك أسلحة نووية، تعهدت من جانب واحد بعدم استعمالها أو التهديد باستعمالها ضد أي دولة لا تمتلكها. ونحن على استعداد لتحويل هذا التعهد إلى التزام دولي متعدد الأطراف ملزم قانوناً.

ومنذ عام 1990 وباكستان تقترح سنوياً إصدار قرار بشأن ضمانات الأمن السلبية في الجمعية العامة. واعتُمدت الصيغة الأخيرة في العام الماضي دون تصويت سلمي واحد. ويوصي القرار بأن "يواصل مؤتمر نزع السلاح بنشاط مفاوضاته المكثفة للتوصل بشكل عاجل إلى اتفاق وعقد اتفاقات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، آخذاً في الاعتبار التأييد الواسع النطاق لوضع اتفاقية دولية".

سيدي الرئيس، تتفق باكستان مع زملائها الأعضاء في مجموعة الـ 21 على أن الضمانة الوحيدة بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها هو إلزائها تماماً. وريثما يتحقق ذلك الهدف، ينبغي تلبية التطلع الدائم والحقيقي للدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى الحصول على ضمانات الأمن السلبية. وسيؤدي الفشل في إحراز تقدم في هذا الأمر إلى زيادة تقويض ما يسمى بالصفقة الكبرى لنظام عدم الانتشار.

وتلبيةً بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية هذا الطلب الذي طال أمده، على ما يرد في قرار مجلس الأمن 255(1968) و 984(1995)، غير كافية وجزئية. وما عدا الصين، التي قدمت ضمانات أمن سلبية غير مشروطة، تتضمن الإعلانات الانفرادية الأخرى شروطاً ومحاذير يقع تفسيرها على عاتق الدول التي تصدر تلك الإعلانات. ولذلك فإنه لا يمكنها أن تحل محل الحاجة إلى صك موثوق به ومتعدد الأطراف وملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية.

ونرى أن مبدأ عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، يمتد إلى استخدام الأسلحة النووية، دون المساس بالمادة 51 التي تنص على الحق في الدفاع عن النفس. ولذلك نرى أن إبرام اتفاق ملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية التزام وليس خياراً.

وما دام هدف نزع السلاح النووي بعيد المنال، فإن ضمانات الأمن السلبية يمكن أن تسد الفجوة الأمنية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. ولن يؤدي إبرام هذه الضمانات وتنفيذها إلى أي عبء مالي، ومن ثم فهو عملية مجانية ذات منافع جمّة للسلم والأمن العالميين. ومتى أبرمت ضمانات الأمن السلبية، أفكّن أيضاً تبديد الشواغل التي تساور الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشأن العقائد والتكنولوجيات الجديدة المتصلة باستخدام الأسلحة النووية.

ويمكن لضمانات الأمن السلبية أيضاً أن تسهم في تعزيز النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية إسهاماً كبيراً. ومن شأنها أن تشكل تديراً رئيساً لبناء الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها، الأمر الذي يؤدي إلى تهيئة بيئة دولية تفضي حقاً إلى إجراء مفاوضات بشأن مسائل أخرى تتصل بنزع السلاح وعدم انتشاره. ومن شأن بدء المفاوضات بخصوص هذا البند من جدول الأعمال أن يلي مطالب جميع الدول الأعضاء التي تدعو إلى أن يجري المؤتمر مفاوضات بشأن المعاهدات، ومن ثم كسر الجمود في المؤتمر.

سيدي الرئيس، يود وفد بلدي أن يحث الدول التي تعارض بدء المفاوضات بشأن ضمانات الأمن السلبية في المؤتمر على إلقاء الضوء على أسباب معارضتها، بما في ذلك أي مصالح أمنية لها قد تكون على المحك من خلال إبرام معاهدة من هذا القبيل. ونود أيضاً أن نفهم لماذا لا يمكن تبديد شواغلها، إن وجدت، أثناء المفاوضات بشأن معاهدة تتعلق بضمانات الأمن السلبية في المؤتمر، علماً بأنها تقول بإمكان ذلك بخصوص مسألة أخرى في جدول أعمال المؤتمر. وأياً يكن الأمر، ينبغي على

الأقل أن تعترف بالدور الذي يؤديه رفضها التفاوض على معاهدة ملزمة قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية في إدامة الجمود المستمر في المؤتمر.

سيدي الرئيس، ما فتئ وفد بلدي يشارك بهمة في النقاشات الموضوعية والتفاعلية بشأن ضمانات الأمن السلبية التي جرت في المؤتمر على مر السنين، بما في ذلك في الهيئة الفرعية رقم 4 العام الماضي. ولعن كنا نأسف لعدم إمكانية اعتماد تقرير هذه الهيئة بسبب عدم التوصل إلى توافق في الآراء، فإننا نعترف بالقيمة التي تضيفها تلك النقاشات إلى مواصلة النهوض بهذه المسألة، بسبل منها تحديد مواطن الاتفاق والاختلاف الرئيسة. وينبغي الاستمرار في تضيق نطاق هذه التفاهات والقواسم المشتركة للبناء على الأساس المتين أصلاً. ونأمل أن تسهم المناقشات اليوم أيضاً في تحقيق ذلك الهدف، مع الأخذ في الاعتبار الطلب المشروع للغالبية العظمى من الدول المتمثل في الحصول على ضمانات ملزمة قانوناً بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل باكستان على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لسفير مصر.

**السيد يوسف (مصر) (تكلم بالإنكليزية):** شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. لما كانت هذه هي المرة الأولى التي أتحدث فيها في ظل رئاستكم، أود في البداية أن أهنيكم برئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم باسم وفد بلدي كامل الدعم والتعاون.

سيدي الرئيس، أشكركم على عقد هذه الجلسة وعلى تكريسها للبند 4 من جدول الأعمال المتعلق بضمانات الأمن السلبية. ونقدم بالشكر أيضاً إلى المتحدثين الموقرين على مساهمتهم الثاقبة في هذه المناقشة.

ويؤيد وفد بلدي بيان مجموعة الـ 21 الذي أدلى به وفد باكستان في الجلسة العامة المعقودة في 19 حزيران/يونيه بشأن ضمانات الأمن السلبية. وأود إبداء الملاحظات التالية.

تؤكد مصر مجدداً أن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمانة المطلقة الوحيدة لعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. ونظل مقتنعين بأنه طالما وُجدت الأسلحة النووية، ظلت مخاطر استعمالها أو التهديد باستعمالها قائمة. ولذلك ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يبدأ مفاوضات بشأن وضع برنامج تدريجي للإزالة التامة للأسلحة النووية، بما في ذلك إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية تحظر امتلاكها وتطويرها وإنتاجها واقتناءها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، على النحو الذي صدر به تكليف من الجمعية العامة في قرارها 32/68، يفرضي إلى اتفاق على إزالة الأسلحة النووية على الصعيد العالمي من دون تمييز وبطريقة يمكن التحقق منها، وفي إطار زمني محدد.

سيدي الرئيس، إن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ما برحت تشعر بانعدام الأمن في عالم لا يزال فيه عدد قليل من الدول يمتلك أسلحة نووية. ولذلك فهي تبحث منذ بداية العصر النووي عن وسائل لحماية أنفسها من احتمال استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وسعى عدد من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى تحقيق هذا الأمن في إطار تحالفات تضم دولة أو عدة دول حائزة لها. وسعت دول أخرى غير حائزة للأسلحة النووية إلى وضع ترتيبات دولية أخرى لحماية أمنها بفعالية.

أما مصر، فما فتئت تدعو بقوة إلى إبرام صك ملزم قانوناً لحماية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها. وإذ نرحب بالتدابير التدريجية التي اتخذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية لتقديم هذه الضمانات منذ إبرام معاهدة عدم انتشار الأسلحة

النووية، فإن مصر تؤمن إيماناً راسخاً بأنه ينبغي زيادة تعزيز هذه التدابير، مع مراعاة الطابع الطوعي للضمانات القائمة.

وريثما تتحقق الإزالة التامة للأسلحة النووية، نؤكد مجدداً الحاجة الملحة إلى سرعة الاتفاق على صك عالمي غير مشروط ولا رجعة فيه وملزم قانوناً لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات فعالة بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها في جميع الظروف، على النحو الذي دعت إليه الجمعية العامة في قرارها 73/29. وينبغي أن يكون ذلك الصك واضحاً وموثوقاً به ولا ينطوي على أي لبس وغير تمييزي وأن يحدد شواغل جميع الأطراف. ونشدد خاصة على أن ضمانات الأمن السلبية المقدمة في إطار صك ملزم قانوناً ينبغي أن تكون من دون أي شروط.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير مصر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي. والآن، أود أن أدعو سفير هولندا إلى التحدث.

**السيد غابرييلسي (هولندا) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لتناول مسألة ضمانات الأمن السلبية في إطار البند 4 من جدول الأعمال، وهي إحدى المسائل الأساسية الأربع المدرجة في جدول أعمالنا. واسمحوا لي أيضاً بأن أغتنم هذه الفرصة لأشكر المتحدثين على أفكارهم الثاقبة وعروضهم، وأن أشكر وزير الشؤون الأوروبية والتكامل والشؤون الخارجية للنمسا، السيد ألكسندر شالنبرغ، على مخاطبته مؤتمر نزع السلاح اليوم.

وتعرب هولندا عن أسفها لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن في العام الماضي من اعتماد تقرير توافقي عن أعمال الهيئة الفرعية 4، ونحن نعتقد أن المناقشة في الهيئة الفرعية كانت مفيدة وأن المؤتمر أحرز بعض التقدم بتمكّنه من تحقيق تفاهم أفضل بين الوفود. وفي هذا السياق، نرى أن وضع ضمانات الأمن السلبية القائمة من خلال المصفوفة عملية مفيدة يمكن مواصلة العمل بها داخل المؤتمر، في الوقت الذي نظل فيه منفتحين على مقترحات أخرى لمواصلة العمل بشأن هذه المسألة.

ونظراً إلى عدم وجود تقرير بتوافق الآراء يمكن البناء عليه، سأغتنم هذه الفرصة لأكرر بعض الاعتبارات الرئيسة لهولندا بشأن ضمانات الأمن السلبية. فنحن نرى أن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مصلحة مشروعة في الحصول على ضمانات أمن لا لبس فيها وملزمة قانوناً من الدول الحائزة للأسلحة النووية. وعلى أية حال، التزمت تلك الدول بعدم صنع أسلحة نووية أو اقتنائها أو امتلاكها. وتذكر هولندا في هذا السياق بقرار مجلس الأمن 984(1995) والقرارين اللاحقين 1887(2009) و 2310(2016)، وتحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على احترام الالتزامات المتعلقة بضمانات الأمن كاملةً. وإضافة إلى ذلك، تشجع هولندا الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي لم تقدم بعد ضمانات أمنية إلى الدول غير الحائزة لها الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على أن تفعل ذلك.

سيدي الرئيس، إن ضمانات الأمن السلبية تؤدي دوراً محورياً في عدم الانتشار النووي، وهي تدبير مهم يساهم في نزع السلاح. فهي تقلل من حوافز الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى حيازة هذه الأسلحة ومن أهمية الأسلحة النووية في عقائد الدول الحائزة لها. ثم إن توفير مزيد من الوضوح وتعزيز ضمانات الأمن القائمة يمكن أن يكونا تدبيرين مهمين لبناء الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. وعلى وجه الخصوص، وفي ظل البيئة الأمنية الدولية الراهنة، سيساعد المزيد من الوضوح بشأن الضمانات القائمة والحوار بشأن عقائد الدول الحائزة للأسلحة النووية على بناء الثقة اللازمة لخطوات أخرى بشأن نزع السلاح النووي.

وتشدد هولندا على أهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية، على النحو المبين في المادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك في سياق ضمانات الأمن السلبية. فهي توطّد السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وهي أيضاً وسائل لتعزيز نزع السلاح النووي والاستقرار والثقة داخل كل منطقة.

ونلاحظ أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم توقع أو تصدق جميعها بعد على بروتوكولات كل من معاهدة راروتونغا، ومعاهدة بانكوك، ومعاهدة بليندايا، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. ولم تصدق جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلا على البروتوكول الإضافي الثاني لمعاهدة تلاتيلولكو، وإن كان ذلك بتحفظات وإعلانات تفسيرية.

ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على مواصلة تعزيز نظم المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ونرحب في هذا السياق بالحوار الذي انعقد مؤخراً في جنيف بين الأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن لتحديد سبيل للمضي قدماً بشأن بروتوكول معاهدة بانكوك.

واسمحوا لي سيدي الرئيس، في الختام، بأن أتطرق بإيجاز إلى سبل المضي قدماً في المؤتمر بشأن هذه المسألة. فهولندا ترى أن المناقشات التي جرت في الهيئة الفرعية 4 أظهرت الحاجة إلى مزيد من العمل الاستكشافي في مؤتمر نزع السلاح. ولذلك تؤيد هولندا الاستمرار في العمل الموضوعي بشأن ضمانات الأمن السلبية بغية التوصل إلى فهم مشترك يكفي لبدء المفاوضات في المؤتمر.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير هولندا على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لسفير اليابان.

**السيد تاكاميزاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** شكراً سيدي الرئيس. بادئ ذي بدء، أسمح لي بأن أشكركم على تنظيم هذه المناقشات الموضوعية للسفر والخبراء بشأن القضايا الأساسية الأربع التي على رأس جهودكم لتقديم أفكار جديدة عن مشروع برنامج عمل محتمل. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر بإيجاز موقف اليابان من ضمانات الأمن السلبية، التي هي موضوع اليوم، وليس بالضرورة على أساس تفاعلي.

سيدي الرئيس، إن ضمانات الأمن الموثوق بها التي تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول غير الحائزة لها أداة مهمة تسهم في تعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار وبناء الثقة بين الدول وتحسين البيئة الأمنية. ويجب أن نتذكر ما تحقق حتى الآن، بما في ذلك اعتماد قرار مجلس الأمن 984 (1995) والوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010، ولا سيما الإجراءات 7 و 8 من خطة العمل لعام 2010.

وتعتقد اليابان أن الترتيبات الدولية الفعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات تحميها من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يمكن أن تكون خطوة وسيطة مهمة نحو هدفنا النهائي المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

وبالنظر إلى التحديات المستمرة التي تواجه السلم والأمن الدوليين، تسلم اليابان بأن من المصلحة المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة التي تمثل لالتزاماتها بعدم الانتشار النووي أن تتلقى ضمانات أمن لا لبس فيها وملزمة قانوناً. ونعتقد أن ضمانات الأمن السلبية، لكي تكون خطوة وسيطة مهمة لجميع الدول، تحتاج إلى دراسة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للبيئة الأمنية وتقييمها. لذا نعتقد أن الحاجة تدعو إلى إجراء مناقشات واقعية وعملية ومركزة.



سيدي الرئيس، نعتقد أيضاً أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يمكن أن يسهم في تعزيز النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية. فقد جاء في الإجراء 9 من خطة العمل المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام 2010 أننا نشجع على إنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية، حيثما يكون ذلك مناسباً، بناءً على ترتيبات يتوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية، وذلك وفقاً للمبادئ التوجيهية الصادرة عن هيئة نزع السلاح في عام 1999. والدول الحائزة للأسلحة النووية، بتوقيعها وتصديقها على البروتوكولات المتصلة بالموضوع التي تتضمن ضمانات أمن سلبية، يقطع كل منها التزامات بشأن وضع تلك المناطق تقضي بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول الأطراف في تلك البروتوكولات. وستسهم هذه الالتزامات في زيادة تحسين البيئة الأمنية وتعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار. ونرحب في هذا الصدد باستعداد خمس دول حائزة للأسلحة النووية لاستئناف المشاورات مع بلدان جنوب شرق آسيا بشأن البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، كما ذكر للتو سفيراً الصين وفرنسا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير اليابان على بيانه. والآن أعطي الكلمة إلى ممثل المملكة المتحدة.

**السيد كليوبوري (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** شكراً جزيلاً سيدي الرئيس، وشكراً أيضاً على البداية الناجحة لرؤاستكم هذا الأسبوع بجلستين جيدتين: الجلسة التي عقدت يوم الثلاثاء والمناقشة التي جرت بعد ظهر اليوم. أردت أن أغتنم هذه الفرصة لبيان موقف المملكة المتحدة من ضمانات الأمن السلبية. وسأفعل ذلك بالإشارة إلى الوثيقة التي بُيّن فيها ذلك، وهي استعراضنا للدفاع والأمن الاستراتيجيين لعام 2015.

إن المملكة المتحدة لن تستعمل الأسلحة النووية أو تهدد باستعمالها ضد أي دولة غير حائزة لها طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الأمر الذي يشير إلى أننا لن نستعمل الأسلحة النووية أو تهدد باستعمالها ضد دولة لا تملك أسلحة نووية. لقد خاضت المملكة المتحدة صراعات شتى على مر السنين لم تكن فيها الأسلحة النووية قط جزءاً من المعادلة.

ولا تنطبق هذه الضمانة على أي دولة تخرق بشكل مادي التزامات عدم الانتشار هذه. فإن أقدمت دولة غير حائزة للأسلحة النووية على خرق المعاهدة بشكل مادي، فلا يوجد أي ضمان على أنها لا تصنع أسلحة نووية أو لا تملكها.

وإذا كان لا يوجد حالياً تهديد مباشر للمملكة المتحدة أو لمصالحها الحيوية من الدول التي تصنع أسلحة دمار شامل، مثل القدرات الكيميائية والبيولوجية، فإننا نحتفظ بالحق في إعادة النظر في هذه الضمانة إن جعل تهديد هذه الأسلحة أو صنعها أو انتشارها في المستقبل ذلك ضرورياً. والمملكة المتحدة لا تملك أسلحة كيميائية أو بيولوجية، وهي ملزمة بموجب المعاهدة بعدم صنعها. فإن هُددنا بهذه الأسلحة، أمكننا أن نحكم، مراعين جميع خياراتنا، على أن أسلحتنا النووية هي أنسب وسيلة لردع ذلك التهديد.

وفيما يتعلق بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، تؤيد المملكة المتحدة مبدأ هذه المناطق الذي يسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز نظام عدم الانتشار وتوطيد الأمن الإقليمي والدولي. وبالتصديق على بروتوكولات المعاهدات المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، قدمت المملكة المتحدة ضمانات إلى نحو 100 بلد تغطي جزءاً كبيراً من العالم، بما في ذلك مناطق متنوعة مثل أفريقيا وأمريكا اللاتينية والمحيط الهادئ.

وأود أن أنتقل الآن إلى معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، أو معاهدة بانكوك. سيدي الرئيس، نريد أن نشكركم مرة أخرى على ترتيبكم لقاء في وقت سابق من الأسبوع أحاطنا فيه الأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا علماً بمعلومات عن الموضوع وأدلى فيه ببيان أمام مؤتمر نزع السلاح في هذا الصدد. لقد كانت فرصة مهمة له لإطلاعنا على آخر المستجدات بشأن وجهة نظر رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في معاهدة بانكوك. وأتاحت زيارته لسفراء الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن فرصة الاجتماع به، كما قال سفير الصين وفرنسا؛ وكانت فرصة جيدة لنا، بالنسبة لبلداننا، للإشارة إلى استعدادنا لتجديد التعاون مع بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن بروتوكول معاهدة بانكوك. وسرنا أن الأمين العام وافق على إثارة هذا الأمر مع وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في اجتماعهم المقبل في أواخر تموز/يوليه، سعياً إلى إحراز تقدم في هذه المسألة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل المملكة المتحدة على بيانه. والآن أعطي الكلمة إلى ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

**السيدة بومان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):** شكراً سيدي الرئيس. أود أن أنضم إلى زملائي لأشكركم على ترتيب حلقة نقاش اليوم بشأن ضمانات الأمن السلبية. وأود، إن أمكن، على غرار زميلي من المملكة المتحدة، أن آخذ بضع دقائق لإعادة بيان موقف الولايات المتحدة من هذا الموضوع.

لقد أعاد استعراض الوضع النووي لعام 2018 تأكيد سياسة الولايات المتحدة العالمية بشأن ضمانات الأمن السلبية، وهي أن الولايات المتحدة لن تستعمل الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لها الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو تُهدد باستعمالها، وذلك امتثالاً لالتزاماتها المتعلقة بعدم انتشار هذه الأسلحة.

وما انفكت الولايات المتحدة توضح أنها لن تنظر في استخدام الأسلحة النووية إلا في الظروف القصوى في إطار الدفاع عن مصالحها الحيوية وعن حلفائها وشركائها. ويبيّن استعراض الوضع النووي لعام 2018 الأنواع التوضيحية من الهجمات غير النووية التي يمكن أن تشكل ظرفاً قصوى، ويضرب مثلاً على الهجمات الاستراتيجية الكبيرة غير النووية التي يمكن أن تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الهجمات على المدنيين في الولايات المتحدة أو الحلفاء أو الشركاء أو البنية التحتية والهجمات على الولايات المتحدة أو القوات المتحالفة معها وقدراتها على القيادة والتحكم أو الإنذار وتقييم الهجمات. وهو لا يضيف شيئاً إلى دور الأسلحة النووية أو يوسع نطاقه في سياسة الأمن القومي للولايات المتحدة.

بيد أن الولايات المتحدة، نظراً إلى احتمال وقوع هجمات استراتيجية كبيرة غير نووية، تحتفظ بالحق في إجراء أي تعديل على ضماناتها الأمنية السلبية التي قد يبررها تطور وانتشار تكنولوجيات الهجمات الاستراتيجية غير النووية وقدرة الولايات المتحدة على التصدي لهذه التهديدات. ولا تؤيد الولايات المتحدة التفاوض على معاهدة غير مشروطة وعالمية ملزمة قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية على بيانها. والآن أعطي الكلمة إلى ممثل إندونيسيا.

**السيد بيكتيكوسوما (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):** شكراً سيدي الرئيس ومساء الخير زملائي الأفاضل والفضليات. لما كانت هذه المرة الأولى التي أتحدث فيها في ظل رئاستكم سيدي الرئيس، أود تهنئكم برئاسة مؤتمر نزع السلاح. ويسرني دائماً أن أرى زميلاً ممثلاً لدولة عضو في رابطة

أمم جنوب شرق آسيا ومجموعة ال 21 يرأس هذه الهيئة الموقرة. وأرجو لكم كل التوفيق في أداء مهامكم. وتأكدوا من دعم وفد بلدي لتام لنجاح ولايتكم.

ويود وفد بلدي أيضاً، أن يرحب، من خلال وفد النمسا، ترحيباً حاراً بالسيد ألكسندر شالنبيرغ، الوزير الاتحادي للشؤون الأوروبية والتكامل والشؤون الخارجية لجمهورية النمسا، ويشكره على مخاطبته المؤتمر وعلى التفاصيل الشاملة التي قدمها بشأن التزام النمسا وجهودها في ميدان نزع السلاح. ويعكس وجوده في هذه القاعة الطبيعية المهمة جداً للعمل الذي اضطلع به المؤتمر بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للمجتمع الدولي لمفاوضات نزع السلاح. وأود أيضاً أن أشكركم، أعضاء حلقة النقاش الثلاثة - الممثل الدائم للصين، والممثل الدائم لألمانيا، الذي غادر القاعة، والسيد مارك فينو - على العرض المتعمق بشأن ضمانات الأمن السلبية.

سيدي الرئيس، ويظل نزع السلاح النووي التام على الصعيد العالمي أولى الأولويات في نظر إندونيسيا. وريثما يتحقق ذلك، وبوصفنا دولة تخلت عن خيار الأسلحة النووية، نود أن نشدد على ضرورة إبرام ضمانات أمنية على سبيل الاستعجال. وقد اعتُبرت ضمانات الأمن السلبية مهمة جداً منذ المفاوضات بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ستينات القرن الماضي، ونوقشت منذئذ باستمرار ليس فقط في إطار المعاهدة ولكن أيضاً في إطار هيئات أخرى من آلية نزع السلاح، بما فيها مؤتمر نزع السلاح وسلفه.

وفي عام 1966، كان قرار الجمعية العامة 2153 ألف (د-21) طلب إلى لجنة نزع السلاح الثمان عشرة أن تنظر على جناح السرعة في المقترح الداعي إلى أن تضمن الدول الحائزة للأسلحة النووية عدم استخدامها الأسلحة النووية أو تهديدها باستخدامها ضد الدول غير الحائزة لها التي لا توجد أسلحة نووية على أراضيها. وللأسف، فإن استجابة الدول الحائزة للأسلحة النووية، الواردة في قراري مجلس الأمن 255 (1968) و 984 (1995)، اللذين يتضمنان تحفظات عدة من الدول الأربع الحائزة للأسلحة النووية في مجلس الأمن، لا تزال غير كاملة.

وفي عام 1978، دعت الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن "تواصل الجهود من أجل التوصل إلى ترتيبات ملائمة وفعالة تضمن للدول غير الحائزة لها عدم استعمالها أو التهديد باستعمالها ضدها. وإضافة إلى ذلك، دأب وفد باكستان منذ عام 1990 على تقديم قرارات بشأن ضمانات الأمن السلبية في الجمعية العامة تدعو إلى إجراء مفاوضات في المؤتمر بشأن اتفاقات دولية فعالة تنظر في التأييد الواسع النطاق لإبرام اتفاقية دولية وتراعي أي مقترح آخر يرمي إلى تحقيق الهدف نفسه.

وفي عام 2010، اعتمد المؤتمر الاستعراضي للأطراف في المعاهدة خطة عمل من 64 إجراء ذكرت الإجراءات 7 و 8 و 9 منها ضمانات أمن سلبية. وعلى وجه الخصوص، يدعو الإجراء 7 المؤتمر إلى أن يبدأ فوراً مناقشة الترتيبات الدولية الفعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، وتدارسها بصورة موضوعية، دون تقييد، بغية وضع توصيات تتناول جميع جوانب هذه المسألة، دون استبعاد وضع صك ملزم قانوناً على الصعيد الدولي. وفي سياق المؤتمر، أنشئت لجنة مخصصة لمناقشة ضمانات الأمن السلبية، لكنها لم تحرز أي تقدم. فلم تُبذل أي جهود منذ عام 1999 لإعادة انعقاد هذه اللجنة المخصصة رغم طلبات العديد من الدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، سيدي الرئيس، تعتقد إندونيسيا أن إنشاء هذه المناطق يمثل الجهود الإقليمية الأساسية في السعي إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. إن التزامنا بتعزيز وتوسيع المناطق الخالية من الأسلحة النووية لم يتزعزع قط.

وترى إندونيسيا أن إنشاء منطقة فعلية خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا سيوفر الأمن والاستقرار اللذين سيساعدان على تهيئة بيئة مؤاتية لرفاه ورخاء شعوب الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ويمكن إيجاد هذه البيئة، على سبيل المثال، بتقديم ضمانات بأن المنطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. ولذلك نعتقد أن هناك حاجة ملحة إلى أن تتوصل رابطة أمم جنوب شرق آسيا على وجه السرعة إلى حلول للمسائل المتعلقة المتصلة بتوقيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا والتصديق عليه.

إن توقيع وتصديق الدول الحائزة للأسلحة النووية في أقرب وقت ضروريان، لا سيما مع الديناميات الجارية في المناطق المحيطة، التي يمكن أن تخل بالسلام والاستقرار في منطقتنا. وترحب إندونيسيا بنوايا الدول الحائزة للأسلحة النووية المتمثلة في استئناف المشاورات مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ونحن مقتنعون بأن المناقشات ستسهم في التوفيق بين وجهات نظرنا ومختلف مواقفنا بخصوص المسائل المتعلقة وتوجد أرضية مشتركة تؤدي إلى توقيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على البروتوكول والتصديق عليه في وقت مبكر.

وإضافة إلى ذلك، نرى أن المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المقرر عقده في العام المقبل، سيوفر لنا زخماً إيجابياً لتضييق الفجوات بيننا وضمان تحقيق الغرض من المعاهدة.

سيدي الرئيس، في الوقت الذي تشدد فيه إندونيسيا على أهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية، تعتقد أنه لا إنشاء هذه المناطق وحدها ولا الإعلانات الانفرادية من الدول الحائزة للأسلحة النووية كافية لتوفير ضمانات الأمن. وتشكل هذه المناطق والإعلانات لبنات بناء قد تشكل ضمانات أمن، غير أنها لا يمكن أن تكون بديلاً عن ضمانات الأمن العالمية الملزمة قانوناً التي تهدف إلى إقناع الدول بعدم الأخذ بخيار الأسلحة النووية.

وللحد من الانتشار النووي، يجب أن يكون كل حائز للأسلحة نووية على استعداد لتقديم ضمانات بأنه لن يستخدم الأسلحة النووية أو يهدد باستخدامها ضد الدول التي لا تمتلكها. ومن المهم أن تمنحنا الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمن عالمية لا لبس فيها وملزمة قانوناً. وعلى هذا، تود إندونيسيا أن تؤكد الحاجة الملحة إلى التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن صك عالمي وغير مشروط وملزم قانوناً لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

**الرئيس:** (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل إندونيسيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لسفير الهند.

**السيد شارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، أود أن أشكركم على عقد جلسة اليوم لمؤتمر نزع السلاح بشأن موضوع هام هو ضمانات الأمن السلبية. وأود أن أعرب عن تقديرنا وامتناننا لوزير الشؤون الأوروبية والتكامل والشؤون الخارجية في النمسا، السيد ألكسندر شالنبيرغ، على التحدث أمام المؤتمر وعلى تقاسم أفكاره وآرائه القيّمة في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح.

واسمحوا لي أيضاً أن أشكر أعضاء فريق المناقشة، السفير لي سونغ، والسفير بيتر بيروث، والسيد مارك فينو من مركز جنيف للسياسات الأمنية، على عروضهم الممتازة وعلى تمهيدهم الطريق لمناقشات اليوم.

سيدي الرئيس، إن مسألة ضمانات الأمن السلبية موجودة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح منذ إنشائه. وقد دعت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى اتخاذ خطوات ترمي إلى إعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وللدول غير الحائزة للأسلحة النووية حق مشروع في أن يُكفل لها عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

وكما ذكر أيضاً عدد من المتكلمين قبلي، تشكل الأسلحة النووية أكبر خطر على البشرية، وأفضل ضمان من استخدامها أو التهديد باستخدامها هو إزالتها تماماً. وما فتئت الهند ثابتة في دعمها لنزع السلاح النووي الشامل والقابل للتحقق منه وغير التمييزي.

وكجزء من مبدأ الردع النووي الأدنى الموثوق به، تبنت الهند سياسة عدم البدء باستخدامها ضد الدول الحائزة للأسلحة النووية وعدم استخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ونحن على استعداد لتحويل هذه التعهدات إلى ترتيبات قانونية متعددة الأطراف. وتجدد الإشارة إلى أن الهند قدمت في عام 2007 ورقة عمل بشأن نزع السلاح النووي إلى مؤتمر نزع السلاح. وقدمت الورقة، الواردة في الوثيقة CD/1816، عدداً من المقترحات، كان أحدها إجراء مفاوضات في المؤتمر بشأن صك عالمي وملزم قانوناً بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ولا يزال هذا الاقتراح صالحاً اليوم.

وقد أيدت الهند قرارات الجمعية العامة التي توصي بأن يواصل المؤتمر بنشاط مفاوضاته المكثفة بشأن مسألة ضمانات الأمن السلبية. وأيدت الهند، بوصفها جزءاً من مجموعة الـ 21، إبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً بشأن منح ضمانات أمنية سلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، على سبيل الأولوية، وسوف يكون التفاوض على صك من هذا القبيل في مؤتمر نزع السلاح مكماً لتدابير أخرى للحد من بروز الأسلحة النووية في العقائد الأمنية وتحسين المناخ الدولي لتعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار في جميع جوانبه.

ولا يمكن أن تقتصر مناقشة ضمانات الأمن السلبية على سياق معاهدة واحدة أو تقتصر على المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ولم يتمكن قرارا مجلس الأمن 255(1968) و 984(1995) من تحقيق تطلعات المجتمع الدولي.

وتشارك الهند بنشاط في أعمال المؤتمر لوضع برنامج عمل متفق عليه والتفاوض على صكوك ملزمة قانوناً بشأن القضايا الأساسية لمؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك صك بشأن ضمانات الأمن السلبية. ومع أخذ هذا الهدف في الاعتبار، شاركت الهند مشاركة بناءة في أعمال الهيئة الفرعية 4، التي شكلت العام الماضي. ونأسف لأن المؤتمر لم يتمكن من اعتماد التقرير بتوافق الآراء. غير أن عدم اعتماد التقرير لا يقلل من قيمة العمل الذي تضطلع به الدول الأعضاء.

وترى الهند أن مؤتمر نزع السلاح هو أنسب محفل للتفاوض على صك ملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية، وهي على استعداد للمشاركة في هذه المفاوضات حالما يبدأ المؤتمر التفاوض على هذه المسألة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير الهند على بيانه. وأُعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية كوريا.

**السيدة ميونغ أونجي** (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. في البداية، ترحب جمهورية كوريا بالسيد ألكسندر شالنبيرغ، وزير الخارجية الاتحادي للنمسا. وتود جمهورية كوريا أن تعرب عن امتنانها لرئيس مؤتمر نزع السلاح وللمشاركين في حلقة النقاش على إدارتهم المناقشات بشأن ضمانات الأمن السلبية، وهو موضوع يمثل أحد البنود الأساسية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر.

ونحن جميعاً نتقاسم الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية يمكن أن يوفر للجميع ضمانات كاملة بعدم التعرض للتهديد باستخدام الأسلحة النووية أو الهجوم بها. ولتحقيق ذلك الهدف، تشكل ضمانات الأمن السلبية أداة مؤقتة مفيدة لزيادة تعزيز نظام عدم الانتشار والإسهام في نزع السلاح النووي. وهي مفيدة بشكل خاص من حيث أن توفيرها يمكن أن يقلل من العوامل المحفزة على تطوير الأسلحة النووية.

ونسلم أيضاً بضرورة معالجة الشواغل الأمنية المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ومع ذلك، ينبغي ألا تُقدّم الضمانات إلا في سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تمثل تعهداً دولياً ملزماً قانوناً بعدم نقل الأسلحة النووية أو صنعها أو اقتنائها. ولذلك، ينبغي أن يكون الامتثال الكامل للالتزامات القانونية القائمة شرطاً لتنفيذ ضمانات الأمن السلبية.

وتعتقد جمهورية كوريا أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي يمكن التحقق منها بفعالية تؤدي دوراً هاماً ليس في تعزيز عدم الانتشار فحسب، بل وأيضاً في تعزيز السلم والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي، لأن هذه المناطق يمكن أن تقلل من نشر الأسلحة النووية وتجعل المناطق المعرضة لتأثير الأسلحة النووية أصغر حجماً. وفي هذا الصدد، نود أن نرى جميع البروتوكولات ذات الصلة، بما في ذلك معاهدة بانكوك، تدخل حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

وقد أعاققت التقدم المحرز في المناقشة المتعلقة بضمانات الأمن السلبية في الغالب الآراء المتضاربة عما إذا كانت الضمانات القائمة كافية أو عن أفضل السبل لتوضيح بعض العناصر الأساسية في الإطار الحالي والتحقق منها. غير أن المؤتمر تمكن من تحقيق تقدم جوهري من خلال مناقشات الفريق العامل بشأن سبل المضي قدماً في عام 2017 والهيئة الفرعية 4 في عام 2018.

ويأمل وفد بلدي أن يواصل المؤتمر قيادة مناقشة متعمقة ومثمرة للتوصل إلى أرضية مشتركة وسد الفجوات التي تفرق بيننا. ويمكننا أن نبدأ من حيث توقفنا في مناقشة العام الماضي، حيث يمكننا أن نقيس أوجه التقارب وأوجه الخلاف. وسيقودنا ذلك أيضاً إلى توطيد اطمئناننا وثقتنا المتبادلة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة جمهورية كوريا على بيانها. وأعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

**السيدة وود** (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس. وحرصاً على إجراء بعض الحوار، ليس لدي في الواقع بيان معد سلفاً، لكنني أود أولاً أن أشكر الوزير النمساوي على بيانه، كما أشكركم على تنظيم حلقة النقاش هذه وأشكر زملائي على ما أدلوا به.

ولن أشرح موقف أستراليا بالتفصيل، لأنني فعلت ذلك مرات عديدة في مؤتمر نزع السلاح قبل مناقشات الهيئة الفرعية وفي مناقشاتها في العام الماضي. ونحن، باختصار، نؤيد بشدة ضمانات الأمن السلبية - ونرحب بالضمانات التي أعطيت بالفعل ومرادنا أن تتعزز. ونحن جزء من منطقة خالية من الأسلحة النووية بفضل معاهدة راروتونغا، واعتقد أن ضمانات الأمن السلبية توفر عناصر هامة من عناصر عدم الانتشار ونزع السلاح تساعدنا في مجموعة أدواتنا.

وقد رأيت في المناقشة التي جرت العام الماضي في الهيئة الفرعية 4 أن العنصر الأجدى ربما كان مناقشة العقيدة وتعميق فهمنا للاختلافات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. وأنا أعلم أن هذه المسألة يشار إليها أحياناً على أنها ثمرة دانية وأنها كانت على جدول أعمال المؤتمر لفترة طويلة جداً، ولكن لا يسعني إلا أن أسأل لماذا لم نفعل شيئاً حيال ذلك. ولذلك أشك في الفكرة القائلة بأنها ثمرة دانية.

وأعتقد أنني أتفق مع سفير هولندا وزميلنا في جمهورية كوريا على أننا ما زلنا في مرحلة المناقشة. وما زلنا في مرحلة تعميق الفهم. وأنا أبذل ما بوسعي حقاً لمعرفة كيفية تحقيق التقارب الفعلي بشأن هذه المسألة في المؤتمر. وقد أوضح عدد من البلدان أنها تريد صكاً متعدد الأطراف ملزماً قانوناً. وهي تعتقد أن ذلك أمر ضروري. وكانت معظم الدول الحائزة للأسلحة النووية في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واضحة جداً في تحديد مواقفها، وكل هذه المواقف تختلف فيما بينها اختلافاً طفيفاً. بيد أن تلك الدول تقول عموماً إنها تقدم بالفعل ضمانات أمن سلبية مع مجموعة من الشروط.

ولم أكن في الواقع على علم بكيفية اختلاف موقف روسيا عن مواقف المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة، لذلك أشكركم على إثارة تلك النقطة - وهذا أمر مثير للاهتمام. ثم إن هناك حساسية بشأن مسألة من يمكنه أن يقدم بالفعل ضمانات أمن سلبية، وهو ما أثاره للتو زميلنا من جمهورية كوريا.

وما خلصت إليه من كل ذلك أننا بحاجة إلى مزيد من الحوار لفهم ما نحاول تحقيقه في إطار هذا البند من جدول الأعمال وفهم أفضل السبل لتحقيقه. فعلى سبيل المثال، ما الذي يمكن أن تقدمه ضمانات الأمن السلبية الملزمة قانوناً وغير الموجودة الآن؟ وهل هذا هو حقاً المحور الذي ينبغي أن نركز عليه الآن وهل هذا هو الاستخدام الأفضل لوقتنا؟ وأرى أن المخاطر أكبر فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ولم يكن لدي من قبل أية أفكار تتعلق بضمانات الأمن السلبية في سياق الحد من المخاطر، لذلك كانت هذه النقطة مثيرة للاهتمام بالنسبة لي. وأعتقد أنها مسألة تستحق البحث. وإذا كنت تتحدث عن صك واحد يجري التفاوض بشأنه في المؤتمر، فعليك أن تفكر في كيفية تعاملك مع مختلف المذاهب العسكرية للدول الحائزة للأسلحة النووية. وهل من الممكن حتى أن يكون لدينا نهج واحد يناسب الجميع؟

لذلك أعود إلى شيء كثيراً ما تتحدث عنه أستراليا وهو: الشفافية بشأن المذاهب العسكرية والتحفظات. ومن المفيد حقاً للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تفهم لماذا تتحفظ البلدان، وما تعنيه تلك التحفظات في الواقع، وما الذي يمنعها من سحب تلك التحفظات أو تلك الشروط.

لذلك، هذه ليست سوى بعض التعليقات في سعبي إلى التقريب بين المواقف قليلاً أو إلى فهم أفضل قليلاً لماهية الاختلافات.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثلة أستراليا على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لثلاثة وفود أخرى ثم نعود إلى حلقة النقاش. أعطي الكلمة الآن لسفير أوكرانيا.

**السيد كليمنكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس. بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها بعد توليكم الرئاسة، اسمحوا لي أن أتقدم لكم بأحر التهاني على توليكم مهامكم وأن أتمنى لكم كل النجاح في مسعاكم.

ويؤيد الوفد الأوكراني تطلّعكم إلى مواصلة البحث عن أرضية مشتركة فيما يتعلق ببرنامج العمل، ويعتبر مبادرتكم لمواصلة الحوار بشأن البنود الأساسية من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح قيمة وضرورية ونحن نسعى جاهدين إلى المضي قدماً نحو هدفنا المشترك المتمثل في استئناف العمل التفاوضي بشأن صكوك نزع السلاح الملزمة قانوناً. وأؤكد لكم، السيد الرئيس، تعاون وفد بلدي الكامل معكم للنهوض بأهداف المؤتمر.

سيدتي الرئيس، المندوبون الموقرون، بالنسبة لموضوع مناقشتنا اليوم، تمثل مسألة ضمانات الأمن السلبية إحدى الأولويات الحقيقية لجدول الأعمال الدولي لنزع السلاح وتحظى بتأييد الأغلبية العظمى من الأعضاء. وقد اعتبرت أوكرانيا دائماً ضمانات الأمن السلبية عنصراً عملياً من عناصر الحد من انعدام الأمن، الذي يعتبر في معظم الحالات أحد الدوافع الرئيسية لتطوير قدرات الأسلحة النووية. ومن هذا المنطلق، انضم بلدي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام 1994، وحصل، نتيجة لذلك، على الضمانات الأمنية المناسبة التي تجسدت في مذكرة بودابست.

وكلنا نعرف ما حدث بعد ذلك فقد تحدثنا بصراحة مراراً وتكراراً عن هذه المسألة المؤسفة منذ عام 2014. وفي ضوء التحديات الخارجية المستمرة التي تواجهها أوكرانيا، بما في ذلك التحديات المبيّنة في قرار الجمعية العامة المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2018 بشأن مشكلة عسكرة جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول (أوكرانيا) وكذلك أجزاء من البحر الأسود وبحر آزوف، ينطلق بلدنا من فهم أن حماية العالم من الانتشار النووي تستدعي النظر بجدية في الحالة المتعلقة بانتهاك مذكرة بودابست وتوقع سبل تجنب المزيد من الانتهاكات للصكوك الدولية ذات الصلة في المستقبل، مما قد يكون له أثر ضار على استعداد الدول الأخرى لأن تصبح أطرافاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ونظراً لخرق مذكرة بودابست، التي تقوض النظام الأمني المرتكز على الأمم المتحدة، تسعى أوكرانيا إلى اعتماد اتفاق دولي ملزم قانوناً يحل في نهاية المطاف محل الوثيقة المذكورة أعلاه. وينبغي أن يوفر هذا الاتفاق ضمانات مباشرة وموثوقة للسلم والأمن - بما في ذلك الدعم العسكري في حالة تهديد السلامة الإقليمية لأوكرانيا. وينبغي أيضاً أن يتضمن أحكاماً بشأن إجراءات المجتمع الدولي للتصدي في حالة انتهاك دولة نووية لسيادة دولة غير نووية ولسلامتها الإقليمية وأمنها. ومن شأن هذا الاتفاق أن يزيد من ثني الدول عن حيازة الأسلحة النووية، فضلاً عن تحسين الثقة المتبادلة، وتعزيز نظام عدم الانتشار، وتعزيز شكل جديد من الأمن الإقليمي والعالمي.

وعلاوة على ذلك، تؤيد أوكرانيا إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم. وبإنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل، سنكون أقرب إلى الهدف النهائي المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وينبغي الاستمرار في اعتبار إنشاء هذه المنطقة في الشرق الأوسط مسألة ذات أولوية.

وفي الختام، اسمحوا لي، سيدتي الرئيس، أن أكرر الإعراب عن اعتقاد أوكرانيا بأنه من أجل المضي قدماً في ميدان نزع السلاح، بما في ذلك المضي قدماً في ضمانات الأمن السلبية - وأنا واثق من أن لدى وفود كثيرة في هذه القاعة رغبة صادقة في أن تفعل ذلك - علينا أولاً وقبل كل شيء أن نكفل امتثال جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للصكوك الدولية القائمة لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، ويتعين تأكيد هذا الامتثال من خلال إجراءات ملموسة. ومن شأن ذلك أن ييسر إعادة ظهور الثقة والأمانة، اللتين تمثلان الركيزتين الرئيسيتين لعملنا المشترك في مؤتمر نزع السلاح.



وستواصل أوكرانيا الإسهام في المساعي الحقيقية الرامية إلى تحقيق أهداف وغايات المؤتمر، وهو عنصر حيوي في النظام الدولي القائم على القواعد، وهي تتطلع إلى التعاون الوثيق مع الدول الأعضاء الراغبة في ذلك كشريك موثوق ومسؤول.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير أوكرانيا على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

**السيد آدرسا (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):** شكرًا سيدي الرئيس. يود وفد بلدي أن يشكركم على إتاحة الفرصة لنا لإجراء مناقشة متعمقة لضمانات الأمن السلبية، وهي إحدى المسائل الأساسية الأربع المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. ويود وفد بلدي أيضاً أن يشكر السيد ألكسندر شالنبرغ، الوزير الاتحادي للشؤون الأوروبية والتكامل والشؤون الخارجية في النمسا، على بيانه الرصين والهام. وسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن امتناني لأعضاء فريق المناقشة الموقرين على ملاحظاتهم الزاخرة بالمعلومات والمحفزة للفكر.

إن موضوع مناقشة الجلسة العامة لهذا اليوم هو الضمانات الأمنية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وهي مسألة وثيقة الصلة بالموضوع وهامة وحيوية، وهي بحق واحدة من القضايا الأساسية الأربع للمؤتمر. ويود وفد بلدي أن يؤيد تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به باسم مجموعة الـ 21 في الجلسة العامة المعقودة الأسبوع الماضي في 19 حزيران/يونيه 2019.

زملائي الأعزاء، إن القصف النووي لهيروشيما وناغازاكي خلق كارثة إنسانية ذات بعد لم يسبق له مثيل وتهديداً هائلاً للأمن البشري. إنها حقيقة مرة أن خطر استخدام الأسلحة النووية وانتشارها سيظل قائماً ما دامت هذه الأسلحة موجودة. وتتمثل الضمانة الوحيدة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها في نزع السلاح النووي والإزالة التامة للأسلحة النووية. ويتعارض أي استخدام للأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها مع المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة، والمبادئ العامة للقانون الدولي وقواعد القانون الدولي الإنساني، وسيشكل واحدة من أخطر الجرائم التي تثير قلقاً دولياً.

وريثما نتحقق الإزالة التامة للأسلحة النووية، ينبغي أن تكون هناك، كتدبير مؤقت، ضمانات ضد استخدام هذه الأسلحة اللإنسانية وغير المشروعة أو التهديد باستخدامها. ومن الحقوق المشروعة لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تتلقى ضمانات أمنية فعالة وعالمية وغير مشروطة وغير تمييزية وملزمة قانوناً لا رجعة فيها ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها في جميع الظروف.

ومن شأن التأكيدات بأن هذه الأسلحة لن تستخدم أبداً ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة أن تعزز أمن تلك الدول التي تخلت عن حيازة الأسلحة النووية، وأن تعزز هدف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

وبعد استخدام الأسلحة النووية في عام 1945، صدرت في العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة دعوات متكررة من الأغلبية الساحقة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية للحصول على ضمانات أمنية. وقد وُجّهت هذه الدعوات أيضاً في جميع المؤتمرات الاستعراضية لأطراف المعاهدة. إن تطبيق السياسات والتدابير الاستفزازية والمزعزعة للاستقرار، مثل تطوير الأسلحة النووية القائمة، فضلاً عن استحداث أنواع جديدة من هذه الأسلحة، ولا سيما الأسلحة النووية التكتيكية التي تزيد من احتمال استخدام هذه الأسلحة، لا يزال يؤثر سلباً على أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة، وللأسف، لم يُحرز أي تقدم يذكر.

والبيانات الانفرادية التي تصدرها الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن الضمانات الأمنية مشروطة وغير كافية، بل هي، قبل كل شيء، قد تبرر استخدام هذه الأسلحة باللجوء إلى مفاهيم غامضة وغير محددة مثل الدفاع عن المصالح الحيوية لدولة حائزة للأسلحة النووية أو لحلفائها وشركائها. بل إن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تحتفظ، في مواقفها النووية، بإمكانية استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

إن استحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية السهلة الاستخدام وتخصيص بلايين الدولارات لتحديث الترسانات النووية، وبناء مرفق جديد لإنتاج الأسلحة النووية، وتسمية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية كأهداف لهذه الأسلحة اللإنسانية، يضع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أكثر من أي وقت مضى تحت التهديد الحقيقي بإمكانية استخدام الأسلحة النووية.

وترى بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية أن منح ضمانات الأمن السلبية لا ينبغي أن يتم إلا في سياق المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وترفض إيران والعديد من البلدان الأخرى هذه الحجة التي لا يمكن الدفاع عنها لأن البروتوكولات ذات الصلة الملحقة ببعض المعاهدات المنشئة لهذه المناطق لم توقع عليها أو تصدق عليها دولة أو أكثر من الدول الحائزة للأسلحة النووية. وثانياً، وقّعت الدول الحائزة للأسلحة النووية على البروتوكولات الإضافية لمعاهدة معينة من هذه المعاهدات وصدقت عليها، ولكن مع تحفظات وإعلانات تفسيرية تتعارض مع موضوع هذه الصكوك وغرضها. ولذلك، لم يتلق أي من بلدان المناطق الخالية من الأسلحة النووية، من الناحية العملية، ضمانات غير مشروطة وغير قابلة للإلغاء وملزمة قانوناً. وثالثاً، ليس هناك وضوح تام في احتمالات إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في بعض المناطق، مثل الشرق الأوسط، بسبب استمرار رفض النظام الإسرائيلي الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كطرف غير حائز للأسلحة النووية، دون مزيد من التأخير أو الشروط.

وبالنظر إلى الحقائق والملاحظات المذكورة أعلاه، ترى جمهورية إيران الإسلامية أن الأعمال الكاملة لحق جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة في الحصول على هذه الضمانات له أهمية حاسمة ويلزم معالجته في جميع المحافل ذات الصلة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

**السيد بركات (الجزائر) (تكلم بالفرنسية):** يؤيد وفد الجزائر تأييداً تاماً بيان مجموعة الـ 21 بشأن ضمانات الأمن السلبية. وإنه لمن دواعي سرور وفد بلدي، الذي يقدر أسلوبكم في الجمع بين المناقشات والمشاورات المواضيعية بشأن برنامج العمل، أن يشارك في المناقشة المتعلقة بضمانات الأمن السلبية ويود أن يكرر بعض نقاط موقفه في هذه المسألة. في البداية، ينبغي التشديد على أن الإزالة التامة للأسلحة النووية وفقاً للمادة 6 من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي الضمانة الفعالة الوحيدة من استخدام الأسلحة النووية. وريثما يتحقق ذلك الهدف، ينبغي أن يولي المجتمع الدولي اهتماماً خاصاً لمسألة ضمانات الأمن السلبية، التي تشكل عنصراً أساسياً من الاحتياجات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وكانت هذه المسألة بالفعل في صميم المناقشات المتعلقة بمعاهدة عدم الانتشار التي سبقت إبرامها قبل 50 عاماً، وهي جزء أساسي من عملية استعراض المعاهدة، التي وافقت خلالها الدول الأطراف في المعاهدة على اتخاذ مزيد من الخطوات لحماية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. إن مسألة ضمانات الأمن السلبية موجودة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح منذ إنشائه. وفي الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح المعقودة عام 1978، دُعيت الدول الحائزة للأسلحة النووية

إلى مواصلة جهودها لاتخاذ الترتيبات المناسبة والفعالة لتقديم ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

وعلاوة على ذلك، يبين عقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي، في 26 أيلول/سبتمبر 2013، ومختلف القرارات التي اتخذت فيما بعد، أن هذه المسألة لا تزال تشكل أولوية دولية عليا. ومع ذلك، من المؤسف أن كل الجهود المبذولة في إطار معاهدة عدم الانتشار ومؤتمر نزع السلاح والجمعية العامة لم تسفر عن نتائج تلبي توقعات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والالتزامات القانونية للدول الحائزة للأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، ازداد باطراد خطاب الردع النووي المثير للقلق.

سيدي الرئيس، يعتقد بلدي أن من حق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تعرب عن رغبتها في الحصول على ضمانات موثوقة وفعالة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. والجزائر، شأنها شأن العديد من البلدان، لا تزال تدعو إلى إبرام صك عالمي ملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية بغية تعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وزيادة تعزيز نظام عدم الانتشار ككل. وتزيد البيئة الأمنية الدولية الراهنة وسياسات الردع والتحديث المستمر للترسانات النووية من تعزيز إيماننا بالحاجة إلى إبرام صك من هذا القبيل. ومؤتمر نزع السلاح، بحكم ولايته، هو المحفل المناسب لمعالجة هذه المسألة في إطار برنامج عمل شامل ومتوازن.

السيد الرئيس، إن الجزائر، التي تشكل جزءاً من المنطقة الخالية من الأسلحة النووية التي أنشأتها معاهدة بليندايا في أفريقيا، ترى أن الضمانات المقدمة في إطار هذه المناطق لا تغطي جميع مناطق العالم، ولا سيما المناطق التي ترتفع فيها حدة التوترات، مثل الشرق الأوسط. ولهذا السبب، تؤكد الجزائر من جديد التزامها بالتنفيذ الفعال للقرار المتخذ في مؤتمر استعراض المعاهدة وقمديدها، عام 1995، فيما يتعلق بإزالة الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في المنطقة، وترحب باعتماد مقرر الجمعية العامة 546/73 في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر على بيانه. وأود أن أعطي الكلمة الآن لأعضاء فريق المناقشة. لكم الكلمة سعادة السفير لي سونغ.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية): شكراً سيدي الرئيس. استمعت باهتمام إلى مداخلات الجميع. وأعتقد، سيدي الرئيس، أن المناقشة المواضيعية التي جرت اليوم بشأن ضمانات الأمن السلبية وفكرتكم المتمثلة في تقديم مساهمات من عدد قليل من المجموعات الصغيرة من الخبراء الأعضاء، ولا سيما الآراء التي أعربت عنها مختلف الوفود بشأن هذا الموضوع، تعطينا كذلك أساساً هاماً للمؤتمر لكي يستأنف فوراً مناقشاته الموضوعية بشأن هذا الموضوع الهام. كما أن تقارير الهيئتين الفرعيتين في العام الماضي تشكل أساساً هاماً لعملنا في المستقبل. وأعتقد أن العديد من الآراء قد طرحت على الطاولة خلال المناقشة، بما في ذلك العديد من الأفكار والشواغل المختلفة، وبعض المسائل المتعلقة التي تحتاج إلى مزيد من البحث. وأعتقد أن هذه هي بالضبط المسائل التي نحتاج إلى مواصلة استكشافها في الأعمال الموضوعية اللاحقة للمؤتمر، ولذلك لا أريد أن أرد عليها بالتفصيل هنا في هذه المرحلة.

وأود فقط أن أغتنم هذه الفرصة لتأكيد نقطة أخيرة مفادها أن على المؤتمر أن يبذل جهداً للتوصل إلى مفهوم لضمانات الأمن السلبية. ومفهوم ضمانات الأمن السلبية متجذر في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي المبادئ والأفكار الهامة لعدم الانتشار الواردة في ذلك الصك. ولذلك، يجب أن تصبح الصكوك القانونية التي نتعهد بالتوصل إليها فيما يتعلق بضمانات الأمن السلبية،

بطبيعة الحال، عنصراً هاماً من عناصر النظام الدولي الحالي بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مما يزيد من تعزيز مصداقية ذلك النظام وفعاليتيه. وأنا مقتنع بأن الأغلبية الساحقة من أعضاء المؤتمر، وجميع الدول، يأملون ألا يتأثر النظام الحالي لعدم الانتشار بأي عناصر تاريخية أو بالحالة السائدة حالياً. ويجب أن تساعد صكوك ضمانات الأمن السلبية التي نلتزم بتحقيقها هنا على تعزيز نظام عدم الانتشار، وفي الوقت نفسه تجنب إضعافه بأي شكل أو شكل. وهذا فهم هام يجب اتباعه في عملنا في المستقبل. والوفد الصيني، وأنا شخصياً، على استعداد لمواصلة تعزيز عملنا بشأن هذا التفاهم. وأعتقد أن عمل المؤتمر بشأن ضمانات الأمن السلبية يمكن أن يسهم أيضاً إسهاماً كبيراً في عملية الاستعراض الحالية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سعادة السفير لي سونغ على بيانه. أعطي الكلمة الآن للسيد مارك فينو.

**السيد فينو (فيت نام) (تكلم بالفرنسية):** شكراً سيدي الرئيس. توفيراً للوقت والدخول في عطلة نهاية أسبوع يستحقها الجميع هنا، أود أن أقول بإيجاز شديد إنني لاحظت نقطتين هامتين أثارهما سفير هولندا والسيدة وود، وهما أن مناقشات اليوم أظهرت كذلك الحاجة إلى التوضيح والحوار المستمر. ومن الواضح أن هذا الإطار ليس هو الإطار المثالي لذلك، بالنظر إلى الطابع الرسمي للمؤتمر وشعور بعض الزملاء بالحاجة إلى إعادة تأكيد المواقف الوطنية المعروفة للجميع، بمن فيهم أنا. وربما، ينبغي، لهذا السبب، مواصلة العملية التي اضطلعنا بها في العام الماضي، وهي عقد جلسات غير رسمية. وعلى أية حال، فإن مركز جنيف للسياسات الأمنية مستعد دائماً لاستضافة هذه الاجتماعات. والاقتراح الآخر الذي تقدمنا به في العام الماضي هو إجراء دراسات فردية مع كل دولة نووية، لتوضيح بعض مواقفها. وكما رأينا، تطورت المواقف المذكورة مع مرور الوقت. وهذا إذن دليل على أنها يمكن أن تتغير وتتكيف مع الظروف الجديدة. وهي غير متسقة دائماً مع المواقف السابقة التي قد لا تزال موجودة، على سبيل المثال، في التحفظات على المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية. وربما تكون المواقف المختلفة بحاجة إلى توضيح أو تحديث. ولذلك نكرر ذلك الاقتراح، الذي لا يزال مطروحاً.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر السيد فينو على مساهمته وتحليله.

**(تكلم بالإنكليزية)**

هل هناك وفود أخرى ترغب في أخذ الكلمة بشأن هذه المسألة أو مسائل أخرى. أعطي الكلمة الآن لسفير البرازيل.

**السيد دي أغيار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** شكراً جزيلاً، سيدي الرئيس. سأتكلم عن مسألة أخرى.

اليوم هي آخر فرصة لي لمخاطبة هذه الهيئة الموقرة بصفتي ممثلاً خاصاً للبرازيل. وقد كان شرفاً وامتيازاً لي أن أمثل بلدي في مؤتمر نزع السلاح برفقة هذا العدد الكبير من الدبلوماسيين البارعين. وتعلمت واستفدت من جميع النقاشات. وأود أن أنوه بالدعم القيم الذي حصلت عليه من فريقتي في بعثة البرازيل، الوزير بيدرو لويس دالسيرو، والأمين إيدن كلايوخارست مارتينغو، فضلاً عن التعاون الممتاز مع المستشار العسكري، الجنرال ألفاني أداو دا سيلفا من القوات الجوية، وموظفيه.

وليس المؤتمر مجرد هيئة فريدة لمفاوضات نزع السلاح. بل هو محفل رئيسي لإجراء مناقشات بشأن جميع الأمور المتصلة بالسلام والأمن. وفي هذه القاعة التاريخية جداً، رأيت النور مشاريع عظيمة كثيرة. لكننا عشنا عقدين من المناقشات المتوقفة، مما أساء كثيراً لصورة المؤتمر.

واليوم، نواجه تحدياً يتمثل في استئناف العمل ذي الصلة في سياق الظروف الأمنية الدولية السريعة التغير التي تتطلب استجابة من هذه الهيئة الرئيسية من هيئات الأمم المتحدة. دعونا لا نبذل جهودنا أو نضعف عزمنا.

لقد عملت مع آخرين، ممثلاً لوجهة نظر البرازيل، على استكشاف فرص النهوض بالعمل اللازم، لأن المسائل التي نناقشها أهم من أن تظل راکدة. وطلب كل شيء ينتهي بعدم الحصول على أي شيء. وتمثل المرونة وإرادة النجاح مفتاحين أساسيين. وينبغي أن تراعي مناقشاتنا بشكل دائم ودينامي التكنولوجيات الاستراتيجية المتطورة، والطبيعة المتغيرة باستمرار للعلاقات بين القوى العالمية، والمصلحة المشروعة للمجتمع الدولي.

أترككم وكلني إحساس بأننا حققنا بعض الأشياء الجيدة جداً معاً في الآونة الأخيرة. وعلى الرغم من الحوار الصعب والتوترات السياسية الحاضرة دائماً في جميع الأمور المتصلة بنزع السلاح، أنظر نظرة إيجابية لما يمكن تحقيقه في المستقبل القريب إذا ما جمعنا أفكارنا الخلاقة.

وآمل أن تتقاطع مساراتنا مرة أخرى، وأبقى تحت تصرف الزملاء والأصدقاء في مجال نزع السلاح في دوري الجديد بصفتي القنصل العام للبرازيل في مومباي، الهند، وبصفتي رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي. شكرًا لكم جميعاً. وداعاً وأراكم قريباً.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير البرازيل على بيانه. أشكركم جزيل الشكر، سعادة السفير. واسمحوا لي، بالنيابة عن مؤتمر نزع السلاح، أن أعرب عن خالص شكرنا وتقديرنا لجميع إسهاماتكم في أعمال المؤتمر ومشاركاتكم النشطة فيها. سوف نفتقدكم. واسمحوا لي أن أعرب لكم ولأسرتكم عن أطيب تمنياتنا لكم بنجاح مساعيكم في المستقبل. شكرًا لكم مرة أخرى

والآن، وباسم المؤتمر، أود أيضاً أن أعرب عن خالص شكرنا وتقديرنا لأعضاء الفريق على آرائهم وإلمامهم العميق بهذه المسألة وعلى مساهمتهم في أعمال المؤتمر. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أشكر جميع المندوبين والسفراء على إسهامهم ومشاركاتهم في المناقشة الحيوية والمثمرة للغاية. ليس لدي أي طلبات أخرى لأخذ الكلمة.

الزملاء الموقرون، أود أن أبلغكم بأن الجلسة العامة المقبلة ستعقد يوم الثلاثاء 30 تموز/يوليه 2019 بشأن البند 1 من جدول أعمال المؤتمر: وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي. وأود أن أبلغ المؤتمر بأنني أعترم دعوة الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى الحضور وإلقاء كلمة أمام المؤتمر.

أشكركم جزيل الشكر وأتمنى لكم عطلة رائعة جداً في تموز/يوليه. ونأمل أن تتمكن من العمل معاً في نهاية تموز/يوليه، ولكننا نعتزم أيضاً، خلال هذا الوقت، مواصلة التشاور بصورة فردية وثنائية مع بعض الوفود، حتى تتمكن من المضي قدماً بالعمل. لكننا لن ننتهك الحق المشروع للدول الأعضاء في الحصول على إجازة المؤتمر المصونة والتي تستمر لمدة شهر.

وأود أيضاً أن أبلغكم بأن المسودة الأولى لبرنامج العمل ستوزع في نهاية هذه الجلسة. مرة أخرى، شكرًا لكم. شكرًا لكم جميعاً وأراكم في الجلسة العامة المقبلة. رُفعت الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة 16/55.